

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٤٨

الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

التعاون الدولي في استعمال الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وفي تنفيذ نظام الضمانات من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٤ من جدول الأعمال

ويحدوني أمل وطمح في أن تسهم مناقشة التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز دعم الدول الأعضاء لأنشطة الوكالة.

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة
(A/52/285)

وأرحب الآن بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانس بليكس، وأدعوه إلى عرض تقرير الوكالة للعام ١٩٩٦.

مشروع القرار (A/52/L.13)

السيد بليكس (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية العامة التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٦. واسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن العام الذي مضى على قيامي بعرض آخر تقرير لي أمام هذه الجمعية أسفر عن عدة نتائج هامة. ففي أيار/مايو، وافق مجلس المحافظين على بروتوكول نموذجي يضاف إلى اتفاقات الضمانات - أي بروتوكول يعطي قوة إضافية لنظام التفتيش النووي للوكالة. وأبرمت في الأشهر الأخيرة اتفاقية جديدة تتعلق بأمان تصريف للنفايات المشتقة والوقود النووي المستهلك، وفي مجال المسؤولية عن الحوادث النووية تم

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد مضى أربعة عقود بالضبط منذ إنشاء هذه المؤسسة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، أي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية

"تعزيز وزيادة إسهام الطاقة الذرية في خدمة سلم العالم وصحته ورخائه". [النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المادة الثانية]

إن الوكالة قدمت إلى الدول الأعضاء على مر السنين المساعدة في تطوير التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية. وهي تضطلع أيضا بدور هام في وضع القواعد والأنظمة الدولية من أجل كفالة الأمان النووي، وفي تعزيز

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

طاعون الماشية، وهو مرض يتسبب في نفق الملايين من الماشية. ومن البلدان الأفريقية الـ ١٨ التي تصاب فيها الماشية بالمرض بأعداد كبيرة، ثمة بلدان اثنان فقط يظهر فيهما المرض اليوم. والأمر الحيوي الذي أدى إلى هذه النتيجة الجيدة كان دمج تقنيات للتشخيص والرصد في حملة لعموم أفريقيا أطلقت عام ١٩٨٧.

والمثال الثاني، توفير المياه العذبة يمثل شاغلا رئيسيا في أجزاء كثيرة من العالم. واستعمال التقنيات النووية في دراسة إمدادات المياه الجوفية يساعد في زيادة تحسين إدارة هذه الموارد القيمة. ونحن نتعاون حاليا في هذا المجال مع حوالي ٤٠ دولة. وعلى سبيل المثال فإن التعاون مع خبراء فنزويلا قد أدى إلى وضع خريطة للمياه الجوفية في منطقة كاراكاس، ووضعت خريطة لحماية هذه الموارد المائية واستخدامها المستدام. وفي شمال أفريقيا وغيرها توجد طبقات صخرية مائية واسعة في المناطق الجافة وشبه الجافة ويمكن أن تكون مصدرا قيما للمياه على نحو فريد. ومع ذلك، فإن هذه الطبقات المائية عرضة للاستغلال المفرط والتلوث، وقد قدمت الوكالة المساعدة في استخدام النظائر المشعة لتحديد مستويات الاستخدام المستدام لهذه المياه ولحمايتها من التلوث.

وأود أن أذكر أيضا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية قد أنشأتا الشبكة العالمية لاستخدام النظائر المشعة في رصد التلوث، التي ظلت تقدم خلال السنوات الـ ٢٥ الماضية البيانات الأساسية الخاصة بالنظائر المشعة واللازمة لتطبيق تقنيات النظائر المشعة لتقييم مصادر المياه في الدول الأعضاء. ويبدو أن هناك توافقا في الآراء في المجتمع العلمي على أن هذه الشبكة العالمية واستعمال قاعدة بياناتها من الأمور الأساسية لدراسة تغير المناخ في الماضي والحاضر، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بحدوث تيار "النينيو" والتغيرات الناتجة عنه في نمط الطقس على نطاق العالم.

ولأسف، تتعرض الموارد المالية الخاصة بمشروعات التنمية للضغط في كل مكان. ولا بد لي أن أؤكد إذن على أن الدعم المستمر والمناسب من جانب كل الدول الأعضاء لبرنامج التعاون التقني للوكالة أمر لا غنى عنه إذا ما أريد تحقيق رؤية "الذرة من أجل السلام"، أي السعي المزدوج لمنع انتشار الاستعمال العسكري للتكنولوجيا النووية وتيسير نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

تحديث الاتفاقيات والقواعد القائمة وزيدت كميات التعويض زيادة كبيرة. وهكذا يكون هذا العام قد شهد تعزيزا كبيرا للبنية التحتية القانونية الدولية للاستعمال السلمي للطاقة النووية.

وكما ذكر الرئيس للتو، تحتفل الوكالة هذا العام أيضا بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائها. ووفقا للولاية المنوطة بها التي قامت على مبادرة الرئيس أيزنهاور "الذرة من أجل السلام"، فإن للوكالة وظيفتين رئيسيتين هما: زيادة إسهام الطاقة النووية في خدمة سلم العالم وصحته ورخائه؛ والتحقق من أن البرامج والمرافق المعلن عن أنها لأغراض سلمية هي سلمية.

وأصبحت هذه الولاية المزدوجة على مر السنين متزايدة الأهمية والشأن بالنسبة لمصالح الدول الأعضاء. وفيما أخذ الاستعمال العالمي للتقنيات التكنولوجية ينتشر وينمو، ازداد حجم عمل الوكالة وأنيطت بها مهام جديدة. وبعض هذه المهام يتعلق بالتحقق. والبعض الآخر يتعلق بالأمان. وعلى الرغم من أن استعمال الطاقة النووية هو الأكثر بروزا - والأكثر مثارا للجدل في أماكن عديدة - فإن الأغلبية الساحقة من الاستعمالات الأخرى ليست مثيرة للجدل ولها فائدة عملية كبيرة، كما في الطب والزراعة والصناعة والبيئة.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفق حاليا حوالي ٥٠ مليون دولار سنويا على مساعدة الدول الأعضاء في استعمال التكنولوجيا النووية لاحتياجاتها الإنمائية، عن طريق توفير التدريب وخدمات الخبراء والمعدات. وكان التركيز في السنوات الأولى على بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين. وفيما تطورت هذه القدرات في عدة بلدان متلقية، وفي أحوال كثيرة بمساعدات هامة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، انتقل التركيز إلى استعمال هذه القدرات الوطنية، على سبيل المثال، في منع مرض السرطان وتشخيصه ومعالجته، أو في المساعدة على زيادة الانتاج الزراعي، أو في توفير الإمدادات من المياه العذبة. وإن برنامج التعاون التقني للجنة ومشاريعها موجهان بالتالي نحو الإسهام مباشرة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. واسمحوا لي أن استشهد بمثالين فقط من حوالي ١٠٠٠ مشروع للمساعدة تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذها سنويا.

ففي أفريقيا، تقوم الوكالة، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالمساعدة في القضاء على

الماضية وأنواع الوقود المتجدد. وهذه الدراسات يتم الاضطلاع بها في أغلب الأحيان بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، ولكن بعض حالات الدراسة أيضا يتم الاضطلاع بها بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ووزارات الطاقة. والهدف من إجراء كل هذه المقارنات هو أن توفر للحكومات المادة اللازمة لتقييم الخيارات المتاحة للطاقة على نحو أفضل.

وثالثا، والأكثر أهمية، أن الوكالة تعمل على تعزيز الأمان النووي في تشغيل المحطات النووية وكذلك في إدارة النفايات. ومع أن المسؤولية النهائية عن الأمان التي تقع على عاتق الفرد المسؤول عن تشغيل المحطة وعلى الدولة، فإن ما سميت بـ "ثقافة الأمان النووي الدولية" ظلت تتطور خلال السنوات العشر الماضية مع اضطلاع الوكالة بدور المروج النشط لها. وقد قيل بعد حادثة تشيرنوبيل "أن وقوع حادث في أي مكان يعني وقوعه في كل مكان". وقد قوبل هذا الشاغل العالمي بعدد من الاستجابات العالمية، بما في ذلك وضع قواعد جديدة وتقديم خدمات واسعة من جانب الوكالة لتوفير أساس للتحسينات المتعلقة بالأمان. وتضمنت الخدمات رسما مفصلا منسقا لجوانب القصور في العديد من أنواع المفاعلات من العهد السوفياتي والإعداد لإجراء استعراضات دورية للأمان لجميع أنواع المفاعلات.

ولفترة طويلة من الزمن ظلت الوكالة تقوم بتصنيف أفضل الممارسات للأمان النووي ووضعت مجموعة شاملة من معايير الأمان لمحطات الطاقة النووية وللتخلص من النفايات المشعة. ومع أن هذه المعايير غير ملزمة رسميا، فقد كان لها تأثير كبير في الدول الأعضاء. بل في بعض الأحيان اعتمدتها الدول الأعضاء مباشرة. وفي أعقاب حادث تشيرنوبيل اتخذت خطوات لإكمال هذه المعايير بوضع قواعد دولية ملزمة. وفي السنة الماضية بدأ سريان اتفاقية بشأن أمان المنشآت النووية وأصبحت أكثر من ٤٠ دولة طرفا فيها. وثانيا، في سبتمبر من هذا العام اعتمدت اتفاقية مشتركة بشأن سلامة إدارة الوقود المستهلك وسلامة إدارة النفايات الإشعاعية. ووقعت عليها حتى الآن أكثر من ٢٠ دولة. وتنص هاتان الاتفاقيتان على إجراءات تتعلق بمراجعة النظير من بين الأطراف بغية تعزيز التطبيق التام للقواعد. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام أيضا اعتمدت قواعد جديدة فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأضرار النووية، كما ذكرت. وأدت سنوات من المفاوضات المعقدة إلى تنقيح اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية

وأنتمقل الآن إلى عمل الوكالة في الطاقة النووية. وخلال العقد الأولين من عمر الوكالة كان هناك تفاؤل عظيم في العالم بشأن مستقبل استخدام الطاقة النووية، وخاصة بسبب قدرتها على منافسة النفط وتقليل الاعتماد عليه. ومع ذلك، أدت عوامل عديدة خلال العقدين الأخيرين إلى حالة من الركود في بناء محطات الطاقة النووية في معظم البلدان الصناعية، ومن تلك العوامل: القدرة الزائدة عن الحاجة في توليد الكهرباء في بعض البلدان، والقلق إزاء وقوع الحوادث النووية، والقلق إزاء إدارة النفايات النووية، وأخيرا، استخدام الغاز في المحطات المتنوعة الدورات لتوليد الطاقة الكهربائية والذي ظهر كخيار اقتصادي شديد الجاذبية لتوليد الحرارة والكهرباء في كثير من البلدان.

والوكالة لا تحت أي بلد على العودة إلى الطاقة النووية. فاختيار مصادر الطاقة وتنوع الطاقة من حقوق السيادة التي تتمتع بها كل دولة. ومع ذلك، فإن الوكالة تضطلع بالعمل في قطاعات عديدة قد تحيل الطاقة النووية أكثر جاذبية وأكثر توفيراً للذين يختارونها.

فأولا، أعرق أسلوب تقليدي هو المساعدة في تبادل الخبراء في بناء وتشغيل المحطات النووية وفي استحداثات تكنولوجيا جديدة لتوليد الطاقة وإنتاج الوقود وإدارة النفايات. وهذا يتم على نطاق واسع من خلال الاجتماعات ونشر المطبوعات. وعن طريق تبادل الخبرات تتطور التقنيات النووية شأنها شأن التقنيات الأخرى مما يؤدي إلى تحسين إمكانية الاعتماد عليها وسلامتها والتوفير في تكلفتها. وعلى الصعيد العالمي بلغت نسبة توافر محطات الطاقة النووية زهاء ٨٠ في المائة بالمقارنة مع ٦٥ في المائة في عام ١٩٧٧. وأصبح متوسط الانقطاعات غير المبرمجة اليوم أدنى من ٥ في المائة، مما يعطيها أفضلية إذا ما قورنت بمحطات الوقود الأحفوري. ومفاعلات الجيل الثاني، التي دخلت حيز الوجود الآن، وتبنى على الخبرات العالمية الواسعة في التشغيل خلال العقود الماضية. ويجري أيضا استكشاف ابتكارات جذرية في مفاهيم المفاعلات النووية ويمكن إدخالها في المستقبل.

وثانيا، تتابع الوكالة وتشجع إجراء المقارنات بين خيار الطاقة النووية والطرق الأخرى لتوليد الكهرباء - المقارنات المتعلقة بالتكاليف والأثر على الحياة والصحة والبيئة. والخيارات الرئيسية الأخرى التي تجري دراستها هي الوقود الأحفوري، والطاقة المتولدة عن المصادر

"تؤمن كوريا إيماناً راسخاً بأن الطاقة النووية ستكون من أهم المصادر المستدامة للطاقة في المستقبل، إذا ما أخذنا في الاعتبار الحالة الراهنة للبيئة العالمية".

وقال ممثل كندا:

"إن الطاقة النووية مصدر يتسم بالأمان، وسليم بيئياً وفعال التكلفة. وكندا تؤيد خيار الطاقة النووية بقوة. وهو عنصر هام لتنوع الإمداد المستدام للطاقة في الكثير من البلدان. ومن ضمن المزايا المتعددة للطاقة النووية أنها تقلل كثيراً من انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من الغازات الضارة التي يمكن أن يلحق انبعاثها أضراراً بالبيئة وصحة البشر".

أشار ممثل فرنسا إلى:

"مزايا الطاقة النووية في تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة التي لا تنتج غازات الدفيئة".

وقال ممثل اللجنة الأوروبية مؤخراً:

"بالنسبة لمؤتمر كيوتو الوشيك بشأن تغير المناخ، أود أن أؤكد أن دور الطاقة النووية هام في التصدي لهذه المشكلة الخطيرة. وبالنسبة لأوروبا ككل فإن استعمال الطاقة النووية أدى فعلاً إلى تجنبنا انبعاثات تقدر بـ ٧٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً".

هذه البيانات الأخيرة توضح التزاماً قوياً بالسلامة النووية وفهماً بأن الطاقة النووية تؤدي دوراً هاماً في توفير جانب هام من الطاقة الكهربائية للعالم بغير إضرار بالبيئة. وهي تتفق في واقع الأمر مع ما جاء في إعلان قمة مجموعة الثمانية في موسكو حول السلامة والأمن النوويين الذي انعقد في عام ١٩٩٦:

"إننا ملتزمون باتخاذ التدابير التي تهيئ للطاقة النووية - المسهمة بالفعل إسهاماً كبيراً في توليد الكهرباء في البلدان التي قررت استخدامها - إمكانية مواصلة أداء دور هام في القرن القادم بالنسبة لتلبية الطلب العالمي على الطاقة في المستقبل، بما يتماشى وهدف التنمية المستدامة

والاتفاقية المتعلقة بالتعويضات الإضافية عن الأضرار النووية.

وإذ يلاحظ الأمين العام في مقترحاته المتعلقة بالإصلاح أنه لا توجد منظمة تابعة للأمم المتحدة مكرسة للطاقة بوجه عام، مما يثير التساؤل عما إذا كان ينبغي الإشارة إلى مركز تنسيق في هذه الناحية. وقد تكون بالفعل هناك حاجة إلى قيام محفل للبحث للنزاهة لموضوع الطاقة في التنمية المستدامة. وتبدو الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكان الوحيد حالياً في منظومة الأمم المتحدة الذي يمكن فيه للحكومات أن تشير صراحة إلى فوائد الطاقة النووية كمصدر للطاقة ينافس اقتصادياً الفحم تقريباً، ولكنه خال من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين.

وخلال الدورة الأخيرة للمؤتمر العام للوكالة أشار العديد من الدول الأعضاء واللجنة الأوروبية إلى أهمية الطاقة النووية الخالية من ثاني أكسيد الكربون في سياق الحديث عن خطر الاحتراز العالمي. والبلد المضيف للوكالة هو البلد الوحيد الذي سجل بالتحديد رأياً مخالفاً. ودعوني أشير إلى بعض البيانات.

قال ممثل اليابان:

"إن الطاقة النووية، في رأينا، ستلعب دوراً هاماً في الاستجابة لمسألة الاحتراز العالمي. وإذا ما تم ضمان سلامتها، فإننا ننظر إلى الطاقة النووية باعتبارها خياراً واقعياً للطاقة، حيث أنها تمتاز باستقرار الإمداد، وبالأثر القليل على البيئة، خال من انبعاث غازات الدفيئة".

وقال ممثل الولايات المتحدة، وزير الطاقة فيدرىكو

بينيا:

"من الأساسي أن يبقى قادرين على ضمان سلامة مفاعلاتنا النووية. ومع تزايد السكان وارتفاع مستويات المعيشة في أنحاء العالم، يمكن للطاقة النووية أن تلعب دوراً هاماً - بأن تساعد في تلبية طلب العالم المتزايد دائماً على الطاقة بينما تساعد أيضاً في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة".

وقال ممثل جمهورية كوريا في مؤتمرنا العام:

أساس مقارن لتمكين الدول الأعضاء من القيام بتقديراتها ووضع سياساتها وهي على بينة من الأمر قدر الإمكان.

الذي وضع في مؤتمر ريو المعقود في عام ١٩٩٢".
[A/51/131، ص ٣]

أنتقل الآن إلى الوظيفة الرئيسية الأخرى للوكالة، وهي التحقق النووي والضمانات. في الأيام الأولى من تاريخ الوكالة كان التحقق نشاطا يجري على نطاق ضيق نسبيا. واليوم تصل ميزانية إدارة التحقق إلى زهاء ٨٠ مليون دولار سنويا ويعمل فيها زهاء ٦٠٠ موظف ومن بينهم ٢٠٠ مفتش تقريبا. ولأغراض الاقتصاد والفعالية لدينا مكتبان دائمان للضمانات الإقليمية، مكتب في تورنتو يختص بأمريكا الشمالية والوسطى، ومكتب في طوكيو يختص بمنطقة اليابان والشرق الأقصى. وعلاوة على ذلك لدينا مفتشون عديدون يقيمون على أساس دائم في بغداد ونيونغبيون للقيام بعمليات التفتيش التي طلبها مجلس الأمن. ومع نمو الطاقة النووية وزيادة الامتثال لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية، تقوم الوكالة بالتحقق من المزيد من المواد والمرافق النووية. ففي نهاية عام ١٩٩٦ كان يجري تطبيق ضمانات الوكالة على أكثر من ١٥٤٠٠٠ طن من المواد النووية. وهذا يزيد بنسبة تقدر بـ ٤٣ في المائة عما كان عليه الحال قبل خمس سنوات. ومن بين هذه المواد كان هناك ٧٤ طنا من البلوتونيوم غير المشع أو اليورانيوم العالي الإغناء.

وسوف أشرح بعد برهة كيف أن إجراءات نزع السلاح النووي قد تتطلب التحقق من جانب الوكالة. وفي الوقت الراهن يمكن أن نلاحظ أنه كلما تقدم نزع السلاح النووي زادت الرغبة في التحقق من احترام الالتزامات بعدم الانتشار.

لقد لاحظ مجلس الأمن أهمية ضمانات الوكالة. ففي عام ١٩٩٢ في أعقاب جلسة عقدها على مستوى رؤساء الدول والحكومات أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان جاء فيه:

"ويشكل انتشار كافة أسلحة التدمير الشامل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويلتزم أعضاء المجلس بالعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث هذه الأسلحة وإنتاجها وابتخاذ الإجراءات المناسبة لبلوغ هذه الغاية".

"وفيما يتعلق بالانتشار النووي، ينوهون بأهمية القرار الذي اتخذته بلدان كثيرة بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ويؤكدون الدور الأساسي ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الفعالة تماما،

وفي هذا السياق تجدر الإشارة، كما أشير مؤخرا في تقرير صادر عن رئيس الولايات المتحدة، إلى أنه لو أغلقت محطات توليد الطاقة الكهربائية الـ ٤٣٠ الموجودة في العالم اليوم ولو أن الكهرباء التي تنتجها:

"ولدت، بدلا من ذلك، باستخدام الفحم الحجري لزادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، نتيجة استهلاك الوقود الأحفوري، بحوالي ١٠ في المائة مما هي عليه الآن".

لقد أوردت أمثلة كثيرة على قدرة الطاقة النووية على مساعدتنا في تجنب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لأنه في شتى محافل وأمانات منظومة الأمم المتحدة - التي تركز على البيئة بشكل أكبر من تركيزها على الحاجة إلى الطاقة - تطفئ الشواغل بشأن السلامة والفضلات على الجوانب الحميدة بيئيا للطاقة النووية. وعلى سبيل المثال خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انعقدت في حزيران/يونيه الماضي كنت المتكلم الوحيد الذي أشار إلى إمكانية الطاقة النووية في مجال المساعدة في كبح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وأنا مقتنع شخصيا بأنه، مع تطوير ثقافة دولية للسلامة النووية، يمكن الإبقاء على المخاطر الحقيقية في أي استخدام موسع للطاقة النووية - وليس المخاطر المتصورة على نطاق واسع - عند مستوى منخفض جدا. وبغير التقليل من قيمة وإمكانية الوفورات في الطاقة والاستعمال الموسع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الاحيائية، فإنني مقتنع أيضا لدى البحث المكثف عن مصادر الطاقة التي تنتج القليل من - أو لا تنتج - غازات الدفيئة بأن المزيد من الحكومات وقطاعات عريضة من الجمهور ستعيد اكتشاف خيار الطاقة النووية.

وإن الاستعمال الموسع للطاقة النووية في البلدان المتقدمة تكنولوجيا يمكن أن يخفف كثيرا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفي حين أن هذا أمر تفهمه الكثير من الحكومات - كما يتضح من الاقتباسات التي ذكرتها - فإن الحكومات ليست على استعداد حتى الآن للتصرف بناء على هذه المعرفة. وريثما يتم ذلك، أرى أنه يتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تسعى، مع منظمات دولية أخرى، على نحو نزيه وموضوعي، إلى جمع وتحليل كل البيانات ذات الصلة عن مصادر الطاقة المختلفة على

وما من شك في أنه يمكن إعطاء درجة أعلى من التأكد من عدم وجود مواد أو منشآت نووية غير معلن عنها للدول التي تقبل البروتوكول الإضافي وتدابير الضمانات الجديدة. لذلك فإن الدول التواقية للحصول على ما يؤكد بأنها ملتزمة تماما بعدم الانتشار لا بد أن تجد في القبول بالبروتوكول النموذجي وسيلة لذلك. ومع ذلك لا بد أن أحذر في الوقت ذاته من أن ضمان الكشف لا يمكن أن يصل إلى مائة في المائة. وقد يكون من المستصوب في المستقبل أن نضع نظاما أكثر تماسكا من النظام الذي بدأ يبرز حاليا. وقد يتسنى ذلك في المستقبل بفضل الابتكارات التكنولوجية وزيادة التعود على التفتيش وقبول التحقق المستفيض من جانب جميع الدول بما في ذلك الدول التي أعلنت حيازتها للأسلحة النووية. وعند هذا المنعطف فإن هذا النظام سيكون أكثر تطفلا وأكثر كلفة من درجة قبول الدول له.

وأخيرا، من المهم أن تدرك الحكومات وأجهزة الإعلام والجماهير عموما أنه لا يمكن لأي نظام للتفتيش أن يوفر تأكيدا كاملا بأن "الأمر على ما يرام". إن السلطة القائمة بالتفتيش، حالها كحال الأطباء، تجري الفحص وقد تقرر أنه "ليس هناك ما يدل على اعتلال الصحة". وإن إثبات الانعدام الكامل لأية عناصر "غير صحية" أمر يتجاوز قدرة أي جهة تفتيش. لذلك من الضروري للحكومات أن تقرر، في ضوء دقة التفتيشات وكل الظروف الأخرى ذات الصلة، ما إذا كانت تقبل أي تقرير يفيد بعدم وجود شواهد على أي نشاط نووي غير معلن.

وإن ما قلته عن ضمانات التحقق عموما يتصل أيضا بعمل الوكالة في إطار ولاية مجلس الأمن في العراق، وإن كانت التحقيقات في الأنشطة النووية هناك تقوم على أساس حقوق التفتيش البعيدة الأثر جدا وهي مستمرة منذ عام ١٩٩١. ولقد قدمت مؤخرا إلى مجلس الأمن تقريرا شاملا يوفر عرضا عاما عن أنشطة الوكالة في العراق على مدى السنوات الست الماضية [S/1997/779، التذييل]. وبعد عمل مكثف تضمن عمليات تفتيش وتحليل كم كبير من الوثائق والمعلومات المتلقاة من الدول الأعضاء والموردين السابقين للمواد ذات الصلة واستعمال تقنيات جديدة للرصد البيئي والاستفسار من الموظفين العراقيين وفحص المواد المستعادة من الحفريات استطعنا أن نبني صورة متماسكة من الناحية الفنية لبرنامج العراق النووي في الماضي وأن نفهم على نحو جيد نطاق منجزات هذا البرنامج. وإن تقييم "الإعلان الحافل والنهائي والكامل" الذي قام العراق بإعادة إصداره بالمقارنة بهذه الصورة

في تنفيذ هذه المعاهدة، وكذلك أهمية التدابير الفعالة للرقابة على الصادرات. وسيتخذ أعضاء المجلس التدابير المناسبة في حالة أي انتهاكات تخطرهم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية". [S/PV.3046، ص ١٤٥]

ولسنوات عديدة الآن، ما فتئ المدير العام للوكالة يقدم إحاطات سنوية لمجلس الأمن بشأن عمل الوكالة في مجال التحقق.

وكما قلت في مقدمة بياني هناك خطوات كبرى تتخذ لزيادة قدرة نظام ضمانات الوكالة على اكتشاف أي منشآت أو مواد نووية غير معلن. وإن اكتشافنا خلال أعمال التفتيش التي قامت بها الوكالة في العراق في عام ١٩٩١ بأن العراق - وهو طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة - استطاع أن يواصل، دون أن يكتشف أمره، برنامجا سريا لإثراء اليورانيوم وتحويله إلى أسلحة، وقد صدم ذلك العالم. وأقنع الدول الأعضاء في الوكالة بضرورة تعزيز نظام الضمانات. وما فتئت الوكالة تبذل جهودا كبيرة لتحقيق هذه الغاية استنادا إلى تجارب التفتيش في العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب أفريقيا، التي طلبت حكومتها من الوكالة التحقق من تفكيك أسلحتها النووية.

وقد تم وضع تدابير جديدة للضمانات تقع في أربع فئات: أولا، الوصول إلى المزيد من المعلومات المتعلقة بالجوانب النووية؛ وثانيا، تحقيق زيادة كبيرة في إمكانية وصول المفتشين إلى المواقع ذات الصلة؛ وثالثا، استخدام تقنيات جديدة للكشف مثل أخذ عينات من البيئة؛ ورابعا إدخال إجراءات لتسهيل العمليات وتقليل النفقات.

والعديد من الإجراءات الجديدة تم إدخالها بالفعل، حيث أنها تستند إلى التفويض الممنوح في الاتفاقات الحالية للضمانات. وتلك الإجراءات التي تتطلب تفويضا جديدا تم إدخالها في بروتوكول إضافي نموذجي أضيف إلى اتفاقات الضمانات الحالية. ويسعدني أن أقول للجمعية العامة إن مجلس محافظي الوكالة، في شهر أيار/مايو من هذا العام، اعتمد بتوافق الآراء هذا البروتوكول النموذجي ووقع عليه عدد من الدول. وكلما بكّر في قبول هذا البروتوكول على نحو أوسع، كلما بكّر في جنسي الفوائد المتمثلة في تحقق أنجع وأساليب للتحقق فعالة من حيث التكاليف.

الجانب الإيجابي، دعوني أذكر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد قبلت تعيين مفتشين إضافيين الأمر الذي سيساعدنا على المحافظة على وجودنا المستمر في منطقة نيوغبيون وأن عمليات تغليب أعواد الوقود المشع من المفاعل الذي تبلغ قوته ٥ ميجاوات قد قاربت على الانتهاء وأن العلب موضوعة تحت رصد الوكالة. ويبدو أنه من مصلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة دون مزيد من التأخير لأن الوكالة لا بد أن تكمل التحقق من امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للالتزاماتها بالضمانات قبل تسليم أية عناصر حساسة لمفاعلات المياه الخفيفة التي ستبنى قريباً. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال غير متمثلة للالتزاماتها المتعلقة بالضمانات.

إن عدم الانتشار تعززه زيادة عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهذه المناطق قد تتضمن معالم تستجيب للاحتياجات الخاصة أو ذات الأهمية الخاصة لمجموعة الدول المكونة للمنطقة. كما أن تكوينها قد يكون ذا أهمية في توفير الثقة المنشودة.

إن قضية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ما فتئت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة لسنوات طويلة وما فتئت جوانب الضمانات موضع اهتمام كبير في الوكالة. وبناء على طلب المؤتمر العام للوكالة ركزت مشاورات المدير العام مع بلدان المنطقة على إمكانية الجمع بين ضمانات دولية من نوع ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والأساليب الإقليمية أو الثنائية للتحقق. وهو موضوع تم استطلاعه أيضاً منذ وقت قريب جداً في شهر أيار/مايو من هذا العام في حلقة العمل التي عقدتها الوكالة بشأن وسائل التحقق.

دعوني أنتقل الآن إلى بعض المهام التي أناطتها الحكومة بالوكالة مؤخراً أو قد تحيلها عليها في المستقبل القريب. ففي عام ١٩٩٦، خلال المؤتمر العام للوكالة، تم التوصل إلى ترتيب بين ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة لبحث أساليب الوكالة الممكنة للتحقق من أن المواد النووية، التي نقلت من قطاع الدفاع في الولايات المتحدة وروسيا وخاصة من مواد الأسلحة النووية التي جرى تفكيكها، يجري تخزينها أو استخدامها للأغراض السلمية. ولست بحاجة لأن أذكر أحداً بأن كميات البلوتونيوم واليورانيو المشع جداً التي سيجري

المتكاملة لم يبين أي تناقضات جوهرية بين الاثنين. ومع ذلك، خصوصاً إزاء ممارسة العراق الماضية الخاصة بالإخفاء، ليس من الممكن أن نضمن اكتمال الصورة أو أن نضمن عدم وجود عناصر وأنشطة ومرافق مختفية لم تدخل في الصورة المتناسكة من الناحية الفنية. وكما سبق أن قلت فإن الوكالة قد ضمنت تدمير وإزالة أو إبطل مفعول كل المواد المحظورة المكتشفة ووضعت المواد الثنائية الاستعمال تحت الرقابة.

وما فتئت الوكالة تشعر بالقلق الكبير إزاء رفض العراق تيسير استخدام الوكالة ولجنة الأمم المتحدة الخاصة للطائرات ذات الجناح الثابت لنقل الأفراد والمعدات داخل العراق. ونحن نشعر بقلق أكبر إزاء محاولات العراق الأخيرة للحد من حرية اختيار المفتشين. ولا بد أن ندرك أن الدافع لأي رفض لحرية الوصول قد يكون الدافع لذلك هو الرغبة في إخفاء شيء. لذلك فإن حالات الرفض هذه تتعارض مع جهود العراق لإقناع المفتشين والعالم بأنه لا يخفي شيئاً.

والوكالة في حين ما زالت تتابع عدداً من المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي السابق وبالاحتفاظ بالحق في القيام بالمزيد من أعمال التفتيش إذا ظهرت إلى الضوء معلومات جديدة تتعلق بالبرنامج الماضي، تقوم بوزع كل مواردها لأنشطة الرصد والتحقق الجارية للحيلولة دون استخدام العراق لقدراته على استغلال أية مواد أو تكنولوجيات ذات صلة تقع يده عليها في أغراض صنع الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، لا بد من الاعتراف بأن العراق يحتفظ بمجموعة من العلماء والمهندسين وبخبرات فنية ووثائق ذات صلة بالأسلحة النووية.

وفي حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تؤكد الوكالة حقها بل واجبها في القيام بعمليات تفتيش بمقتضى اتفاق الضمانات الذي لا يزال سارياً. ويتعين عليها القيام بذلك بغية التحقق من أحكام وسلامة الإعلان الأولي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ١٩٩٣. وفي الوقت ذاته تقوم الوكالة بالتحقق من تجميد البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بناء على طلب مجلس الأمن. ويؤسفني أن أقول إنه لم يحرز تقدم في المناقشات الفنية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على المعلومات المتصلة بالأنشطة النووية السابقة والتحقق من عدم وجود أي تحرك أو عمليات تتضمن نفايات نووية سائلة من مصانع إعادة التجهيز الخاضعة للتجميد. وفي

تفاصيلها. ومع ذلك، من حسن الحظ أن الانطباع العام هو أن آثار الإشعاع نتيجة فترة الاختبارات النووية على المواقع التي تم بحثها لا يشير الانزعاج.

هذه هي آخر مرة أتشرف فيها بتقديم تقرير للجمعية العامة حول عمل الوكالة وأود أن أبلغكم قبل اختتام بياني بأن خلقي المنتخب السيد محمد البرادعي سيتولى مهامه بوصفه مديراً عاماً للوكالة بعد عمل طويل ومثمر في الوكالة. وقد شارك في بعض أصعب المسائل التي واجهت الوكالة خلال فترة رئاستي لها وأسهم إسهاماً حاسماً في حلها.

ولعلي أختتم بياني بتعليق شخصي. إن أول دورة للجمعية العامة حضرتها بوصفي ممثلاً للسويد في اللجنة السادسة كانت في عام ١٩٦١ وقد حضرت كل الدورات منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من الانتقادات المتكررة التي لها ما يبررها أحياناً الموجهة للأمم المتحدة وأسرة منظماتها شعرت دائماً أنه مما يشرفني شرفاً هائلاً أن أشارك في هذا العمل المتعدد الأطراف سواء في الأمم المتحدة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إما بصفتي دبلوماسياً أو مسؤولاً دولياً في المساعدة في وضع مشاريع القواعد الدولية أو العمل بشأن مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح أو معالجة التنمية. وعلى الرغم من التقلبات في هذا العمل، ناهيك عن البطء الذي يسير به في كثير من الأحيان، هناك عادة شعور بالارتياح الكبير بأن المساعدة، أي كانت متواضعة، في نسج نسج المجتمع العالمي أمر هام. وأعتقد أن هذا الشعور هو أهم قوة دافعة للموظفين الأكفاء جداً الذين عملوا معي في فيينا خلال الـ ١٦ سنة الماضية والذين نجحوا في المحافظة على الوكالة وتطويرها بوصفها آلية فعالة تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء.

وفي نهاية هذا البيان لا بد لي أن أعبر عن الشكر بالنيابة عن الوكالة وبالإصالة عن نفسي لحكومة النمسا التي ما فتئت مضيئاً ممتازاً للوكالة والمنظمات الأخرى الموجودة في فيينا. وأشكر أيضاً هذه الجمعية العامة على الاهتمام الكريم الذي أصغت به لتقاريرى على مدى السنوات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقديمه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأود أن أشيد بخدمته

التحقق منها كبيرة. وقد أجريت مناقشات استطلاعية مستفيضة خلال السنة الماضية لإيضاح القضايا المعقدة الناشئة فيما يمكن أن يكون خطة أولى للتحقق الدولي من نزع السلاح النووي. وقد اتفق خلال المؤتمر العام الأخير للوكالة على أن تستمر هذه المناقشات.

ولم يحرز أي تقدم حتى الآن في جنيف حول الاقتراح الخاص باتفاق الوقف، للكف عن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. ومن المأمول إحراز تقدم في هذا المجال قريباً. إن الجمع بين التحقق من تخزين أو استعمال المواد الانشطارية المستخلصة من الأسلحة في الأغراض السلمية واتفاق للوقف من شأنه أن يعطي العالم الثقة بأنه لن يكون من الممكن إدخال مواد جديدة لأغراض صنع الأسلحة.

وفي السنوات الأخيرة جرت محاولات إجرامية كثيرة لتهريب وبيع كميات صغيرة من المواد النووية والمصادر المشعة. وقد أثار ذلك شواغل صحية وشواغل تتعلق بالانتشار وأدى إلى إجراءات مضادة من جانب الحكومات اتفق عليها في مؤتمر القمة النووي الذي انعقد في موسكو في عام ١٩٩٦. وقد وضعت الوكالة برنامجاً يسعى إلى تكملة إجراءات الحكومات وتنسيق مجموعة من التدابير الموجهة لحل هذه المشكلة. وفي بعض الدول تقدم الوكالة المشورة حول التشريعات ومعايير الحماية المادية والنظم الإدارية المناسبة. وفي بعض الدول الأخرى تقدم التدريب. كما وضعت الوكالة قاعدة بيانات لكل حالات التهريب المعروفة وهي تتابع تقارير وسائط الإعلام من خلال الاتصال بالسلطات الرسمية. ولا بد من مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمواد النووية. ولا بد من إعادة النظر في مدى كفاية الاتفاقية الدولية بشأن الحماية المادية للمواد النووية التي تتناول الآن المواد النووية في مجال العبور الدولي.

واسمحوا لي أخيراً أن أشير في هذا الفرع عن الذرة الحربية إلى أن الوكالة يطلب منها بشكل متزايد أن تقيم مدى المخاطر الإشعاعية - إن كانت هناك مخاطر - التي تشكلها المواقع السابقة للتجارب على الأسلحة النووية. والآن وقد انتهت فترة إجراء هذه التجارب فإن هذه التقييمات تبدو مناسبة بصفة خاصة. وقد قامت الوكالة بتنظيم أفرقة من الخبراء الدوليين للقيام بهذه التقييمات في سميبالاتنسك في كازاخستان وفي بيكين في جزر مارشال وفي مورورا وفانغاتوفا في بولينيزيا الفرنسية. وبالطبع لا بد من قراءة عمليات التقييم هذه بكل

الإضافي في أيار/مايو ١٩٩٧. ولذا يطلب إلى جميع الدول المعنية وسائر الأطراف في اتفاقات الضمانات أن تبرم البروتوكولات الإضافية دون إبطاء.

وفي مجال الأمان النووي، تحقق أيضا تدوين المزيد من القوانين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، في شكل صكوك ثلاثة - هي الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة؛ وبروتوكول تعديل اتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية؛ وأخيرا، اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية. وترد هذه الإنجازات على النحو الواجب في مشروع القرار.

ولا تزال أنشطة التعاون التقني للوكالة تضطلع بدور هام في جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. وإن جهود الوكالة في مجالي الهيدرولوجيا النظرية وإنتاج مياه الشرب ما زالت جديرة بالتنويه في هذا الصدد.

أما بالنسبة لتنفيذ الوكالة لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق، فإننا نشير بقلق عميق إلى أن العراق لم يمثل لجميع أحكام هذه القرارات. ولذا من الأهمية القصوى بمكان أن تواصل الوكالة بذل جهودها المضنية للوفاء بولايتها في تحديد وتدمير وإزالة أو تحييد ضرر المواد والمنشآت والمعدات ذات الصلة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن الجمعية تعرب في مشروع القرار عن تقديرها للسنوات الـ ١٦ من الخدمة الممتازة التي قضاها السيد هانس بليكس مديرا عاما للوكالة، وتحيط علما بأنه سيتقاعد عما قريب وهو يحمل اللقب المميز "المدير العام الفخري للوكالة الدولية للطاقة الذرية". وتعرب أيضا عن أطيب تمنياتها للمدير العام الجديد للوكالة، السيد محمد البرادعي.

وباسم مقدمي مشروع القرار، الذي يتضمن الآن ألبانيا وأستونيا وجزر مارشال ولاتفيا، بالإضافة إلى الدول الـ ٤٤ المدرجة في الوثيقة A/52/L.13 المعروضة على الجمعية، يسر اليابان أن تقدم مشروع القرار هذا. ويعتقد وفد بلدي أنه يعكس بالضبط إنجازات الوكالة، ويمثل نتائج عملنا المشترك مع أصدقائنا في فيينا ونيويورك لوضع نص يستطيع اجتذاب أكبر عدد من المؤيدين. ويحدوني خالص الأمل بأن يعتمد مشروع القرار هذا بأوسع تأييد ممكن.

المتفانية في سبيل المجتمع الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة. وأتمنى له عظيم النجاح في جهوده في المستقبل.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لليابان ليقدم مشروع القرار A/52/L.13.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانس بليكس، على عرضه الشامل لتقرير الوكالة إلى الجمعية العامة. وحيث أن السيد بليكس سيتقاعد عما قريب، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب بداية، باسم وفد بلدي وباسمي شخصيا، عن خالص امتناننا له على خدماته المتفانية للجنة طيلة السنوات الـ ١٦ الماضية. واسمحوا لي في ملاحظة شخصية أن أذكر أنه، من قبيل المصادفة التاريخية كان لي الشرف، باسم مقدمي مشروع القرار وبصفتي الرسمية بوصفي ممثلا دائما لليابان أن أقدم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولكن، في الوقت نفسه، يسرني بصفتي الشخصية أن يتاح لي هذا الشرف بصفتي صديقا شخصيا للسيد بليكس طيلة السنوات الـ ٤٠ الأخيرة. فأثناء فترة شغله لمنصبه، وبفضل قيادته البارزة ومهارته الإدارية الرائعة تطورت الوكالة إلى هيئة دولية ذات فعالية وكفاءة يقتدى بهما، وأوفت بإخلاص بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في النظام الداخلي. وإن إنجازاته في ميادين عدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية تستحق الثناء بصورة خاصة وستظل عالقة في الذاكرة لفترة طويلة.

وباسم مقدمي مشروع القرار، يسر اليابان أن تقدم مشروع القرار A/52/L.13 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واحتفلت الوكالة هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائها. ومع ذلك، وبالإضافة إلى هذا الاحتفال، شهد هذا العام عددا من الإنجازات الهامة التي حققتها الوكالة. واسمحوا لي أن استرعي الانتباه إلى بعض من تلك الإنجازات المذكورة في مشروع قرار هذا العام.

وتتجلى أبرز إنجازات الوكالة في مجال الضمانات. فمنذ ١٩٩٢، أجرى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية مناقشات مكثفة بشأن تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته بهدف الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة. والمناقشات التي جرت بشأن هذه المسألة توجت بنجاح باعتماد البروتوكول النموذجي

الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية التي يشار إليها باتفاقية وقف التجارب. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي. ونحن نرحب مرة أخرى بالنية التي أعلنتها البرازيل في الانضمام إلى هذه المعاهدة. كما نرحب بالقرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ فيما يتعلق بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وبمبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وبدعيم عملية استعراض المعاهدة. وعلى أساس المناخ البناء الذي جرى فيه العمل في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار، المقرر عقده عام ٢٠٠٠، يدعو الاتحاد جميع الدول إلى الانضمام إليه في النهوض بذلك العمل في الدورة القادمة للجنة. وما زال الاتحاد يحث على انضمام دول العالم كله إلى معاهدة عدم الانتشار. ويكرر دعوته إلى الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد، ولا سيما الدول التي تدير مرافق نووية لا تخضع لنظام ضمانات الوكالة، لكي تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن ودون استثناء، ولكي تعقد مع الوكالة اتفاقات ضمانات ذات نطاق كامل.

إن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ كانا متفقين مع مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي التي اعتمدت في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٥٥. وهذا هو أول التدابير في برنامج العمل، الذي يعطي تأثيراً كاملاً لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وإن إنشاء منظمة المستقبل في الوقت المحدد وبالشكل المعين في المعاهدة يعتمد على العمل المتواصل للجنة التحضيرية لمنظمة المعاهدة. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على انضمام كل دول العالم إلى المعاهدة، ولهذا يدعو جميع الدول التي لم توقع بعد، ولا سيما الدول المدرجة على قائمة الـ ٤٤ دولة التي يقتضي دخول المعاهدة حيز النفاذ تصديقها عليها، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونتوقع تنمية التعاون الوثيق إلى أقصى درجة ممكنة في المسائل الإدارية والسوقية بين الوكالة والمنظمة فور إنشاء المنظمة.

والتدبير الثاني في إطار برنامج العمل لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وهو تدبير وارد في قرار المبادئ والأهداف، يتعلق بإبرام اتفاقية وقف

السيد ولتسفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى المنتسبة للاتحاد الأوروبي - وهي، بلغاريا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا، والبلد المنتسب قبرص - جميعها تؤيد هذا البيان. والنرويج البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية تؤيد أيضاً هذا البيان.

ننظر اليوم في البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". هل لي أن أبدأ بالإعراب عن امتنان الاتحاد الأوروبي للعمل الخارق الذي اضطلعت به الوكالة خلال عام ١٩٩٦ والجزء الأول من ١٩٩٧. والنظر في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام مناسبة تتسم بطابع رسمي أكبر من المعتاد - لأننا أولاً نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الوكالة، حيث يرجع نظامها الأساسي إلى العام ١٩٥٧، وثانياً لأننا نرى السيد هانس بليكس، المدير العام الحالي للوكالة، يسلم المخصرة إلى خلفه، السيد محمد البرادعي، الذي سيتسلم مهام منصبه في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

ونعرب مرة أخرى عن شكرنا للسيد بليكس، وهو صديق قديم، ومن خلاله نشكر كل مساعديه على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به طيلة السنوات الـ ١٦ الماضية. ونعرب عن تهانينا الخالصة للسيد البرادعي، وهو رجل ذو تجربة هائلة، ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد تأييدنا الكامل له في اضطلاع بوظائفه الهامة.

إن عرض التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الجمعية العامة يكفل لنا الفرصة لاستعراض أعمال الوكالة ولتقييم نتائجها في مختلف المجالات التي تضطلع فيها بمهامها المنصوص عليها في النظام الأساسي للوكالة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعلق على بعض مجالات الأنشطة هذه التي تطورت في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ بطرق معينة وإيجابية بصفة عامة.

فيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي لكل الدول أن تضاعف جهودها لتحقيق ثلاثة أهداف لها الأولوية: الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والانتهاج بسرعة من المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية عالمية وغير تمييزية تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في إنتاج

الانتشار. ويذكر بقرار مؤتمر معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ الذي يدعو كل دول الشرق الأوسط، دون استثناء، التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تحقق تقدماً صوب إنشاء تلك المنطقة.

وفضلاً عن ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد مجلس المحافظين في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧ للبروتوكول النموذجي لبرنامج "٩٣ + ٢". يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته. ويهدف إلى التمكين من الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة ومن شأنه أن يزيد زيادة كبيرة قدرة الوكالة على تعزيز معرفتها كثيراً بالبرامج النووية القائمة. ويتقدم الاتحاد الأوروبي بالشكر إلى السفير بيتر ووكر وزملائه في اللجنة التي عهد إليها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمهمة صياغة بروتوكول نموذجي، على سرعتهم في إكمال عملهم. وهذا البروتوكول نموذجي يفتح عهداً جديداً في عدم الانتشار النووي.

والاتحاد الأوروبي عاقد العزم على إبرام اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البروتوكولات الإضافية في المستقبل القريب. وندعو جميع الدول الأعضاء في الوكالة إلى أن تبدي تصميمها مماثلاً لتصميم الاتحاد الأوروبي وأن تكفل أن تصبح البروتوكولات الإضافية واقعة في القريب العاجل وأن تأخذ طابعاً عالمياً إلى أقصى حد ممكن.

ونود أن نكرر الإعراب عن اقتناعنا بأن تدابير مراقبة الصادرات النووية تقوم بدور هام في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وينبغي لكل دولة أن تمارس الحق المكرس في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية على نحو يتماشى مع التزامات عدم الانتشار المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من المعاهدة. ويجدد الاتحاد الأوروبي، الذي أيد المبادئ التوجيهية التي وضعتها الوكالة الواردة في الوثيقة INFCIRC/254، ندائه لجميع البلدان المصدرة التي لم تقبل هذه المبادئ بعد أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن، وأن تنشئ آليات وطنية فعالة لمراقبة الصادرات. وتندرج هذه الآليات ضمن إطار أوسع لاعتماد سياسات مسؤولة تتعلق بنقل المواد الحساسة، بما في ذلك إدخال نظم فعالة لمراقبة الصادرات. وينبغي تشجيع تدابير المراقبة، التي هي نتيجة طبيعية ضرورية للتعاون النووي السلمي، في

التجارب في وقت قريب. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى رغبته في البدء الفوري والاختتام السريع للمفاوضات بشأن إبرام اتفاقية غير تمييزية وصالحة التطبيق على الصعيد العالمي تحظر انتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صناعة الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. والاتحاد الأوروبي يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى تشكيل لجنة مخصصة في أقرب وقت ممكن تتناول هذه القضية وفقاً لبيان المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح والولاية المتضمنة فيه. ونأسف لعدم القيام بذلك حتى الآن.

والتدبير الثالث في برنامج العمل لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، المتضمن في قرار المبادئ والأهداف، يتعلق بالسعي المصمم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل جهود منتظمة وتدرجية لتخفيض الأسلحة النووية برمتها والقضاء عليها في نهاية المطاف، وبرغبة جميع الدول في العمل على التوصل إلى نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. والاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم المحرز في هذا المجال. ودخول معاهدة ستارت الأولى حيز النفاذ، والتصديق في أقرب وقت على ستارت الثانية، يمهدان الطريق لبدء المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي حول ستارت الثالثة، وكذلك التخفيضات الكبيرة من جانب واحد التي تعهدت المملكة المتحدة وفرنسا بإجرائها في ترسانتهما النووية، كل هذه خطوات كبيرة للغاية.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بناء على ترتيبات اتفقت عليها بحرية دول المنطقة المعنية عامل في تعزيز الاستقرار العالمي والإقليمي. ونعتبر أن هذه المناطق عناصر هامة تكمل معاهدة عدم الانتشار. ويرحب الاتحاد بالمناطق التي أنشئت في إطار معاهدات ثلاثيلوكو، وبليندابا وراوتونغا، وكذلك بالجهود المبذولة لإعطاء الفعالية الكاملة لمعاهدة بانكوك فيما يتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وفضلاً عن ذلك، دلل الاتحاد هذا العام على اهتمامه بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. وبالمثل، لا يزال يؤيد الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن نظم إطلاقها في تلك المنطقة. ويلاحظ الاتحاد أن كل دول المنطقة، باستثناء دولة واحدة، قد أصبحت اليوم أطرافاً في معاهدة عدم

إطار الحوار المستمر المفيد بين جميع الدول الأطراف المهمة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ببرنامج منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية الذي اعتمد في مؤتمر قمة موسكو للسلامة والأمن النوويين، المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٦، ويتطلع إلى تعاون أوثق في ميادين الوقاية والكشف وتبادل المعلومات، والتحقيق والمحاكمة في حالة الاتجار غير المشروع. ويكرر الاتحاد الأوروبي مناشدته لجميع الدول تنفيذ البرنامج. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعمل الوكالة في هذا الميدان، لا سيما أنه وفّر للدول الأعضاء قاعدة بيانات كاملة التشغيل، وهي مصدر موثوق للمعلومات عن الحوادث التي تحققت منها الدول الأعضاء، ووفّر خدمة استشارية دولية للحماية المادية لتقديم النصح للدول الأعضاء بشأن كيفية تحسين نظمها الوطنية للسلامة النووية.

إن الحماية المادية للمواد النووية هي إحدى العناصر الرئيسية في مكافحة الاتجار غير المشروع. ويكرر الاتحاد الأوروبي مناشدته لجميع الدول التي لم تضع موادها النووية تحت نظام حماية فعال أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن، وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية، وأن تصبح أطرافا في اتفاقية فيينا للحماية المادية للمواد النووية لعام ١٩٨٠. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد بقرار جمهورية كوبا مؤخرا الانضمام إلى الاتفاقية. ونلاحظ بارتياح أيضا ما قامت به الأطراف المعنية من عمل بشأن المبادئ التوجيهية لإدارة البلوتونيوم المخصص للأغراض المدنية. وهذا تكملة هامة لإعلان قمة موسكو النووية الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بشأن الإدارة المأمونة والفعالة للمواد الانشطارية المأخوذة من الأسلحة النووية التي تقرر أنها لم تعد لازمة لأغراض الدفاع الوطني.

ويذكر الاتحاد الأوروبي بأنه يعلق أهمية كبيرة على أهداف عدم الانتشار الخاصة بمنظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية (كيدو). وبعد أن قرر الاتحاد في آذار/مارس ١٩٩٦ تقديم مساعدة أولية إلى كيدو على هيئة إسهام مقداره خمسة ملايين وحدة نقد أوروبية، سعى الاتحاد إلى إيجاد طرق لدعمها على نحو أكبر وأكثر استدامة. وأدت المفاوضات التي عكّدت مع الأعضاء المؤسسين لكيدو إلى إبرام اتفاق ينص على أن يقدم الاتحاد إسهاما سنويا يصل إلى ١٥ مليون وحدة نقد أوروبية لفترة تمتد إلى خمس سنوات، وأن يشارك الاتحاد الأوروبي في المجلس التنفيذي لكيدو.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يراوده القلق إزاء أوجه القصور في تنفيذ اتفاق الوكالة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم الانتشار. ولا يزال الاتحاد يشعر بقلق عميق أيضا لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تقدم حتى الآن إلى الوكالة المعلومات التي تحتاجها للتحقق من عدم تحويل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواد نووية إلى استعمالات غير مشروعة ومن أن إعلانها الأولي صحيح وكامل. وعدم تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الوكالة لا يتماشى مع الالتزامات القانونية التي قطعها ذلك البلد في اتفاقه مع الوكالة بشأن تطبيق نظام الضمانات في إطار معاهدة عدم الانتشار.

ويناشد الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإلحاح أن تفي بالتزاماتها بالضمانات وأن تتعاون بالكامل مع المدير العام للوكالة. وفي هذا الصدد، وكما جاء في رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يرحب الاتحاد الأوروبي بإجراء مناقشات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا ويأمل أن تؤدي هذه المحادثات إلى تمهيد الطريق لإيجاد حل للمسائل المعلقة.

ويشيد الاتحاد الأوروبي أيضا بالمدير العام للوكالة وبزملائه على جهودهم المضنية التي بذلوها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) و ١٠٥١ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦. ونلاحظ أن إحراز التقدم مستمر في استعراض الإعلان التام والنهائي والكامل الذي يفترض أن يصدره العراق بشأن الحالة النهائية والكاملة لبرنامج أسلحته النووية، وأنه قد أحرز تقدم أيضا بشأن مضمون ودقة الإعلانات التي يصدرها العراق كل ستة أشهر بمقتضى خطة الرصد والتحقيق المستمرين.

بيد أننا نلاحظ بقلق أن العراق لم يقدم بعد إلى فريق عمل الوكالة جميع المعلومات التي طلبها، ونشجب رفض العراق السماح للوكالة باستخدام طائرة في شباط/فبراير ١٩٩٧. وندعو العراق إلى التعاون التام مع فريق عمل الوكالة بتقديم المعلومات التي يطلبها وبالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخطة الرصد والتحقيق المستمرين.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية تجسد ثقافة للأمان النووي تتسم بالمسؤولية، ورفيعة المستوى في آن واحد. وبالمثل فإن حقيقة أن الاتفاقية تكرر أيضاً مادة مستقلة لعمليات نقل المواد النووية عبر الحدود تعد إنجازاً آخر جديراً بالتنويه.

والاتحاد الأوروبي يحذوه عظيم الأمل في أن تعتبر الدول الأعضاء في الوكالة أن التصديق على هذه الاتفاقية أو قبولها له، على الأقل، نفس القدر من الأهمية والاستعجال الذي اكتسبته اتفاقية الأمان النووي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنتيجة التي خلص إليها مؤتمر المفاوضين الذي عقد في فيينا في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والذي اعتمد البروتوكول الخاص بتعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية من الأضرار النووية، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية.

لقد كان الاتحاد الأوروبي دوماً قوة محركة في ميدان التعاون التكنولوجي النووي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وأعطى أولوية للتعاون مع البلدان النامية، مما يمكن تلك البلدان من الاستفادة من تطبيقات التكنولوجيا النووية، سواء في مجال الزراعة أو علم الأوبئة أو الصناعة أو الصحة أو البحوث، وهكذا سيسهم هذا التعاون في تنميتها بصفة عامة. كما يؤيد الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة المشاريع النموذجية التي تشكل جزءاً من برنامج التعاون التقني للوكالة.

ونرحب بأن مشاريع التعاون التي تضطلع بها الوكالة يجري تنفيذها بأقصى درجة من الحرص على أن تكون على مستويات عالية من الجودة والكفاءة. ونود أن ندعو جميع الدول الأعضاء في الوكالة والوكالة ذاتها، إلى التأكد من أن كل طرف، وفقاً لإمكاناته وقدراته الخاصة، يحافظ على الزخم الحالي أو يعززه.

تؤدي مجموعة الموردين النوويين دوراً أساسياً في صياغة تعليمات إرشادية بشأن تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيات النووية أو ذات الاستخدام المزدوج، في سياق تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية. والاتحاد الأوروبي، لكي يدل على التزامه القاطع بالتعاون الدولي في مجال استخدام التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية، شارك بنشاط في تنظيم حلقة دراسية عن شفافية مجموعة الموردين النوويين، لشرح سياسة هذه

ويشدد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى على التزام العراق بأن يسلم فوراً إلى فريق عمل الوكالة أية معدات ومواد ومعلومات تتصل بالأسلحة النووية قد تكون بحوزته، وأن يتيح لفريق العمل الحق في الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد وفقاً لقرار مجلس الأمن ٧٠٧ (١٩٩١). ونشدد على أن فريق العمل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية سيستمر في ممارسة حقوقه بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفيما يتعلق بأية معلومات أخرى ذات صلة قد تتكشف.

بدأ نفاذ اتفاقية الأمان النووي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وبينما تعترف الاتفاقية بأن الحكومات الوطنية هي المسؤولة أساساً عن الأمان النووي، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بسريان هذه الاتفاقية التي أبرمت تحت إشراف الوكالة، والتي ستعزز التعاون والمساعدة المتبادلة، في مناخ مؤات لتطوير ثقافة عالمية النطاق للأمان النووي.

كما أن الاجتماع التحضيري الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وضع قواعد النظام الداخلي الذي ستتبعه الأطراف المتعاقدة في اجتماعاتها الدورية لاستعراض التقارير الوطنية. وتلك القواعد تضمن في آن واحد الاستعراض الفعال للتقارير الوطنية، والشفافية في إجراءات الاستعراض التي تمارسها الأطراف المتعاقدة. وحدد الاجتماع التحضيري أيضاً مبادئ توجيهية لشكل وهيكل تقارير الأمان الوطنية، كما أرسى قواعد مالية في هذا الصدد.

والاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن دون استثناء، ولا سيما الدول التي لديها مرافق نووية.

إن الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريح الوقود المستهلك وأمان تصريح النفايات المشعة التي اعتمدت في مؤتمر المفاوضين في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، خطوة رئيسية أخرى إلى الأمام، سواء من حيث حماية الجنس البشري والبيئة، أو من حيث أثرها على الجماهير.

والاتحاد الأوروبي يقدر كل التقدير حقيقة أن هذه الاتفاقية لا تتناول فحسب التصرف المأمون في النفايات المشعة، بل تتناول أيضاً التصرف المأمون في الوقود المستهلك، وذلك في صك قانوني واحد مشترك.

الاستثنائي المقبل بشأن تشرنوبيل سيعقد أيضا في نيويورك.

منذ عدد من السنين ما برحت الدول الأعضاء في الوكالة تناقش ما إذا كانت تنقح المادة السادسة من نظامها الأساسي. وفي هذا الشأن، يود الاتحاد الأوروبي أن يذكر بأن القرار GC(40)/RES/20 الذي أصدره المؤتمر العام للوكالة العام الماضي، دعا إلى تقديم صيغة نهائية إلى الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفقا للمادة الثامنة عشرة من النظام الأساسي للوكالة. وهو يلاحظ مع الأسف أن الصيغة لم تقدم في الوقت المحدد للنظر فيها. ويلاحظ أيضا باهتمام الأحكام ذات الصلة من القرار GC(40)/RES/20 الذي صدر في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، والذي يرشد مجلس المحافظين إلى أن يضع جدولا زمنيا لتقديم صيغة نهائية إلى الدورة الثانية والأربعين للمؤتمر العام العام القادم.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد التوصل إلى حل متوازن ودائم، بإحداث بعض الزيادة في عدد أعضاء المجلس، بينما تراعى فيه الحاجة إلى الاحتفاظ بكفاية وفعالية المجلس، وتحدد المعايير لتعيين الأعضاء، بإعطاء كل دولة إمكانية الانتماء إلى مجموعة إقليمية مطابقة لمنطقتها الجغرافية. والمبدأ الأساسي للعدالة يقضي بأنه لا يمكن استبعاد بلد بشكل تلقائي من إمكانية العضوية في المجلس، وأنه يجب أن تتاح لكل بلد إمكانية انتخابه بواسطة مجموعة إقليمية.

وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي كان يمكنه الموافقة على اقتراح رئيس مجلس المحافظين إذا ما كان قد اعتمد في الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة. ونحن نرى أن هذا الاقتراح يمثل حلا وسطا من شأنه أن يحل المسائل المختلفة المتصلة بالمادة السادسة من النظام الأساسي. وسيظل يحظى بتأييدنا إلى أن تتم تسوية الأمر نهائيا.

وبينما نرحب بالمساهمات الخارجة عن الميزانية التي يقدمها عدد من الحكومات، يحث الاتحاد الأوروبي مرة أخرى جميع الدول الأعضاء في الوكالة على أنصبتها المقررة بسرعة وبالكامل في الميزانية العادية حتى يمكن للوكالة أن تفي بجميع مهامها بسرعة وفعالية، وفقا لجدول زمني تمكنت من وضعه مقدما على أساس مالي قوي. وهو يشيد بجهود المدير العام وموظفيه، الذين أظهروا مرة أخرى قدراتهم المهنية والتزامهم بأهداف

المجموعة، بهدف تشجيع تطوير استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، وخاصة بتعزيز الشفافية في ضوابط تصدير المواد النووية.

إن المسؤولية عن أمان تصريف المواد الانشطارية العسكرية ترجع في المقام الأول إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، يمكن للدول الأخرى والمنظمات الدولية أيضا أن تقدم دعمها في هذا الشأن حسبا وعندما تقتضيه الضرورة. والاتحاد الأوروبي يحيط علما مع الاهتمام بالإعلان الصادر عن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية عند افتتاح الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالمواد الانشطارية التي تنتج من تفكيك الأسلحة النووية، والتي عرفت بأنها لم تعد ضرورية للأغراض الدفاعية. والاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود المبذولة لكفالة التخزين المأمون والمحمي لهذه المواد، وفقا لاتفاقات "العرض الطوعي" ذات الصلة، بشأن الضمانات المبرمة مع الوكالة.

في العام الماضي اشتركت الوكالة الدولية للطاقة النووية، مع اللجنة الأوروبية ومنظمة الصحة العالمية، في رعاية مؤتمر دولي لاستعراض مختلف التقييمات التقنية والعلمية المضطلع بها حتى الآن والتي ستكون بمثابة الأساس الوقائي لجميع القرارات المتعلقة بالعمل والتعاون في المستقبل. والاتحاد الأوروبي يكرر تعهده بتوفير المساعدة المالية للسلطات الأوكرانية لمساعدتها في تحسين الأمان والأمن النوويين. ولعلنا نذكر هنا بالتزام أوكرانيا بإغلاق منشآت تشرنوبيل النووية بحلول عام ٢٠٠٠.

وقد عقد الاتحاد الأوروبي عزمه على مواصلة الاضطلاع بدور رائد في تعزيز النظم التنظيمية من خلال عدة سبل منها إنشاء حساب الأمان النووي الذي يديره البنك الأوروبي للتعمير والتنمية، وآلية التنسيق لمجموعة الـ ٢٤؛ وبرنامجي الاتحاد الأوروبي "فار" و "تاسيس"؛ وتسهيلات "يوراتوم" للقروض؛ والدعم المنسق من المؤسسات المالية لقطاع الطاقة؛ ومشاريع التعاون الثنائي.

إن الاتحاد الأوروبي يشجع الدول في الجهود التي ستبذلها في المؤتمر الدولي المقبل لإعلان التبرعات بشأن التابوت الخرساني لتشرنوبيل، الذي سيعقد في نيويورك، ويلاحظ مع الاهتمام أن الاجتماع الدولي

إن نظام الضمانات عنصر لا يتجزأ من نظام عدم الانتشار، ودعم النظام أمر حيوي لتحقيق أهداف مؤتمر عام ١٩٩٥ للاستعراض والتمديد. وإن قدرة الوكالة العالية جدا على اكتشاف النشاط النووي غير المعلن، لا تعزز الكثير من الاستخدام النووي فحسب، وإنما ستكون أساسية في التوصل إلى التحقيق الفعلي لعالم خال من الأسلحة النووية. وهدفنا ينبغي أن يكون تطبيق الضمانات المعززة في جميع الدول.

في أيار/ مايو أقر مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بروتوكولا جديدا لتعزيز نظام الضمانات. وهذا البروتوكول من شأنه أن يعزز قدرة الوكالة على كشف أي أنشطة نووية غير معلنة. وبالتالي فهو يكمل اتفاقات الضمانات القائمة ويمدها، وبذلك يزيد الثقة في أن الدول الخاضعة لنظام الضمانات الشامل تعلن عن جميع أنشطتها النووية الخاضعة لنظام الضمانات. وفي نفس الوقت يتضمن البروتوكول إجراءات لتحسين قدرة الوكالة على رصد أي أنشطة نووية غير معلنة، وفي المقام الأول عن طريق وسائل تقنية جديدة مثل تقنيات أخذ عينات بيئية، وزيادة الوصول إلى المواقع النووية، وحقوق جديدة للوصول إلى المواقع التي تتصل بالطاقة النووية وتحسين إمكانية الحصول على المعلومات التي تتصل بالطاقة النووية وتحليلها.

واتساقا مع التقاليد الاسترالية التي تدعم بقوة وجود نظام ضمانات فعال، كانت استراليا مشاركا فعالا في التفاوض بشأن البروتوكول النموذجي. والواقع أن استراليا تشعر بالرضى لأنها كانت أول دولة عضو تبرم وتوقع بروتوكولا ثنائيا مع الوكالة وتضم التدابير الواردة في البروتوكول في تعهداتها في مجال الضمانات. ونحن نرحب بالتوقيعات اللاحقة على البروتوكول من جانب عدد من الدول.

ومع ذلك، فحتى يصبح البروتوكول حقيقة يجب أن يكون أحد أولويات المدير العام الجديد وموظفيه، تشجيع الدول على اعتماد البروتوكول، لأنه يمثل المعيار الجديد لاتفاقات الضمانات الثنائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي ينبغي أن تبرم الدول بروتوكولاتها الخاصة مع الوكالة في أقرب فرصة ممكنة.

وترى استراليا أن الأدوار المزدوجة للوكالة في التعاون التقني والضمانات جزء من العهد السياسي بين

الوكالة بالتركيز على أنشطتها ذات الأولوية وتطبيق معايير دقيقة في المنظمة بأكملها.

إن الاتحاد الأوروبي سيصوت مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.13 التي عرضها توا ممثل اليابان، ويأمل أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماده دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أو أن أقترح إقبال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة ١١/٤٥ من صباح اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لذلك، أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة بشأن هذا البند أن يدرجوا أسماءهم في القائمة بأسرع وقت ممكن.

السيد كرايتون (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود - أولا وقبل كل شيء - أن أشكر، باسم الحكومة الاسترالية، المدير العام لتقريره الشامل عن عمل الوكالة وأيضا لقيادته المتفانية الطويلة. ونحن نهنيئ بحرارة خلفه، الدكتور محمد البرادعي، ونعده بتأييد استراليا التام، حيث تدخل الوكالة، في أعقاب الذكرى السنوية الأربعين لإنشائها، مرحلة جديدة في مهامها الخاصة بتسهيل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والتحقيق من ذلك.

مر أكثر من عامين ونصف عام منذ صدر القرار التاريخي الخاص بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى. وقد رسمت المبادئ والأهداف التي اعتمدت في مؤتمر ١٩٩٥ للاستعراض والتمديد برنامج عمل يحتوي - على حد سواء - على عناصر لدعم عدم الانتشار النووي ولدفع التزام جميع الدول بنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية حازمة فعالة. والمعاهدة - التي انضم إليها حتى الآن ١٨٦ طرفا - أعضاؤها الآن أكثر عددا من أعضاء الأمم المتحدة. واستراليا لا تزال تحت بضع دول التي لا تزال خارج المعاهدة على الانضمام إليها. وفي الوقت نفسه، بدأت الدول الأطراف بداية بناءة بالاستعدادات للمؤتمر الاستعراضي السادس في عام ٢٠٠٠. وخلال استعداداتها، ستدرس مدى تنفيذ التزامات ١٩٩٥.

المنطقة. ومع ذلك فإن الاهتمام اللازم بمراعاة أعلى معايير الأمان النووي والشفافية في تطبيق هذه المعايير أمر ضروري إذا أردنا أن تفي الطاقة النووية بإمكاناتها في أن تصبح مكونا هاما من مكونات الطاقة في منطقة آسيا.

وتولي منطقة آسيا والمحيط الهادئ أولوية كبيرة للأمان النووي. وقد استضافت اليابان في العام الماضي مؤتمرا بشأن الأمان النووي، كما استضافت جمهورية كوريا في الشهر الماضي مؤتمرا للمتابعة حقق نجاحا كبيرا. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا لحكومتنا البلدين لاضطلاعهما بهذه المبادرة الهامة. كذلك استضافت استراليا في هذا العام حلقة عمل إقليمية بشأن ثقافة الأمان النووي ونووي متابعة حلقة العمل هذه في السنة المقبلة.

اتخذت استراليا أيضا قرارا بإعادة هيكلة الوكالة الخاصة بالحماية من الإشعاع والوكالة الخاصة بالأمان النووي في هيئة موحدة، وهي الوكالة الوطنية للأمان النووي والحماية من الإشعاع وذلك لتنظيم معايير الأمان في استراليا على نحو أفضل.

ثمة مكون أساسي آخر لنظام عدم الانتشار وهو وضع ضوابط للصادرات النووية، تشابه الضوابط التي تطبقها مجموعة الموردين النوويين. هذه الضوابط من شأنها أن تسهل النقل المستمر للطاقة النووية للأغراض السلمية وليست لها أية أغراض خفية. وبغية تحسين الشفافية دعيت جميع الدول، عقب المؤتمر العام الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية لحضور حلقة دراسية بشأن دور الضوابط على الصادرات في عدم الانتشار النووي. وحضر هذه الحلقة الدراسية عدد كبير من الدول وكانت الحلقة فرصة مناسبة لتبادل وجهات النظر على نحو كامل وصريح حول موضوع الضوابط على الصادرات. ويسعد استراليا أنها لعبت دورا بارزا في تنظيم هذه الحلقة الدراسية التي لبت إلى حد ما توقعات مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها بضرورة بذل الجهود حتى نشرح للمجتمع الدولي على نحو أفضل تشغيل الضوابط على الصادرات النووية وإسهام هذه الضوابط في عدم الانتشار النووي.

وفي الختام، ما فتئت الوكالة تتحمل مسؤولية ثقيلة. وفي هذا الصدد، لئن كنا نرحب بتنفيذ الإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية

الدول الذي يدعم النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. وستواصل استراليا دعمها لصندوق التعاون التقني في العام المقبل بتقديم ٢٨٩ ٠٠٠ دولار استرالي وستستمر في المشاركة في الفريق الاستشاري الدائم المعني بالمساعدة والتعاون التقني.

ونرحب باتفاق التعاون الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي أبرم مع الوكالة كأداة لتعزيز التعاون الإقليمي في الميدان النووي وننظر في توفير ١,٥ مليون دولار استرالي في المساعدة خارج الميزانية لمشروع مشترك بين الوكالة واتفاق التعاون الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لتطبيق تكنولوجيا النظائر المشعة لتطوير الهياكل المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ وسيغطي هذا هندسة القطاع العام وتعزيز الحماية من الإشعاع والتعليم الإقليمي في ميدان الطب النووي.

إن الخطة الموضوعية لإحلال مفاعيل البحوث الاسترالي الحالي بأخر ما وصل إليه العلم الحديث في هذا المجال سيسمح لنا بمواصلة الإسهام في التكنولوجيا الإقليمية بتوفير الوصول إلى مصدر نيوتروني حديث للباحثين والطلاب ليس فقط في استراليا ولكن في منطقة آسيا كلها.

ويعد الأمان اعتبارا أساسيا في مجال استخدام التكنولوجيا النووية. وهنا أيضا حققت الوكالة تقدما جديدا وكانت استراليا من أوائل الموقعين على اتفاقية الأمان النووي وشرعت منذ ذلك الحين في إجراءات التصديق عليها. ونأمل أن نوقع على الاتفاقية المشتركة الجديدة بشأن سلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة وذلك بعد أن تنتهي المشاورات داخل نظامنا الاتحادي. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر وقعنا الاتفاقية الجديدة المتعلقة بالتعويض التكميلي عن الأضرار النووية، التي تحمي الدول التي ليست لديها منشآت للطاقة النووية ولكن قد تتعرض للخطر من آثار حادث نووي عبر الحدود. إن التقيد الواسع النطاق بهذه الاتفاقية، بالإضافة إلى الشفافية فيما يتعلق بشحنات المواد المشعة عبر الحدود، يمكن في رأبي أن يفعل الكثير لتخفيف الشواغل المعروفة جيدا لبلدان جنوب المحيط الهادئ بشأن هذه الشحنات.

لقد تزايد توليد الطاقة النووية على نحو كبير في منطقة شرق آسيا لأنها توفر مصدرا يلبي الاحتياجات المتزايدة بسرعة للطاقة في الاقتصادات النامية في

صدرت مؤخرا في سياق كفالة الأمان وعدم الانتشار النووي.

ويقتصر التصور بأن القوى النووية في انخفاض مستمر على البلدان المتقدمة النمو، حيث وصلت أنماط الاستهلاك إلى مستويات عالية بدرجة مفرطة وحيث يشوش ارتباط القوى النووية بالأسلحة النووية في أذهان عامة الناس على تصورهم لحاجة العالم إلى توليد القوة النووية. ويوجد الطلب الحقيقي على القوى النووية في البلدان النامية ليس فقط باعتبارها خيارا هاما للطاقة، بل أيضا باعتبارها عاملا مساعدا لتطوير تكنولوجيات متقدمة أخرى. ومشاكل تضاؤل احتياطات الوقود الأحفوري وكذلك مشاكل الاحترار العالمي معروفة تماما ولا داعي لتكرارها هنا. ووفقا لإحدى الدراسات، لو احتفظنا بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند مستويات عام ١٩٩٥، فمن المحتمل أن تشهد القوى النووية بحلول عام ٢٠٥٠ زيادة تقرب من خمس مرات على الصعيد العالمي. لذلك سيكون من الصحيح في الواقع القول بأن إعاقة نمو القوى النووية سيعادل الضرر الذي سيلحق بالبيئة في المدى الطويل. وسيكون نمو الطاقة النووية في المستقبل القريب في آسيا: في جمهورية كوريا واليابان الآن، ثم في الهند والصين.

واليوم، يأتي تشكك بعض الجهات في الحاجة إلى التوسع النووي من الإفراط في استخدام الطاقة في البلدان المتقدمة النمو وعدم الإلمام بالتكنولوجيا النووية في معظم البلدان النامية. ويتمثل المطلب الأسمى في جعل كفالة الأمان جزءا من ثقافة التكنولوجيا النووية وغرسها في كل ناحية من نواحي هذه العملية من مرحلة التصميم والتطوير إلى مرحلة بناء المواقع وتشغيل المرافق. وهنا، تتيح الوكالة أعظم الفرص المبشرة بالخير لتقديم المساعدة للدول الأعضاء في العالم النامي، التي تشكل أغلبية دولها الأعضاء. ولا بد من أن تكون الوكالة المحرك الأساسي لكفالة سهولة نشر المعدات المتصلة بكفالة الأمان والتدفق الحر للمعلومات حول البحث والتطوير في المسائل المتصلة بالأمان النووي دون إعاقة من جانب النظم التعسفية لمراقبة الصادرات.

ومن المهم أن نلاحظ أن المجتمع العالمي بحاجة إلى أن يدخل في حسابه سجل إنجازات أي بلد مفترض وإمكانياته للتطوير السلمي للطاقة النووية عند تقييم طبيعة التكنولوجيا وتدفق المعدات إلى ذلك البلد. كما أن ضمانات الوكالة من الأمور الهامة ولا بد من أن تنفذها

الديمقراطية فإننا جميعا نشعر بالقلق بشأن عدم إحراز تقدم يذكر بشأن صون جميع المعلومات المتصلة بتاريخ البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مما قد يضعف قدرة الوكالة على الوفاء بعملها في مجال الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

من الحتمي أيضا أن نضمن عدم إنعاش برنامج الأسلحة النووية السابق في العراق. ولذلك فإننا نعطي أهمية كبيرة لقيام الوكالة برصد الأنشطة الحالية في العراق. وفي هذا الصدد نشجب قرار العراق بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ عدم التعاون مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، وهي الهيئة التي ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعمل معها للاضطلاع بمهامها في هذا البلد.

إزاء هذه التحديات وغيرها من التحديات، نحث المجتمع الدولي على أن يتعهد بدعم الوكالة عن طريق الانضمام إلى صكوكها القانونية وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة التي تسمح للوكالة بالقيام بالمهام التي أنيطت بها.

السيدة سنها (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أحاط الوفد الهندي علما بمحتويات تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدمه المدير العام السيد هانس بليكس.

إن الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الوكالة ينبغي أن تكون مناسبة للتأمل الذاتي ولرسم الاتجاهات في المستقبل. ونحن بحاجة إلى أن نكفل الإبقاء على الأهداف الأصلية لبرنامج "الطاقة الذرية في خدمة السلام" - باعتباره السبب الأساسي لنشأة الوكالة - والنهوض بهذه الأهداف. وينبغي للوكالة أن تعزز تنمية القوى النووية في البلدان النامية، حيث أنها ستكون بشكل عام الخيار الحتمي الذي يمارس لتلبية الاحتياجات من الطاقة في المستقبل. وينبغي للوكالة أيضا أن تفكر مليا في عامها الأربعين فيما إذا كانت قد تعثرت في هذه المهمة ولم تحتفظ بالمركز العلمي والتكنولوجي الرائد الذي شغلته في هذه العملية في الماضي. وأدت عدم كفاية الترويج الاستباقي للقوى النووية من جانب الوكالة باعتبارها خيارا هاما للطاقة من أجل القضاء على الفقر العالمي وحماية البيئة العالمية إلى النتيجة القابلة للتنبؤ للطاقة النووية التي تجري الإشارة إليها في وثيقة للأمم المتحدة

ويسعدنا جدا أن نحتفل بمرور ٢٥ عاما على إبرام الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتطوير والتدريب فيما يتصل بالعلم والتكنولوجيا النوويين في منطقة آسيا. وقد أصبحت تلك الحركة الوليدة، التي بدأت كمشروع وضعتة الوكالة للهند والفلبين ثم تطورت إلى اتفاق يضم ١٧ بلدا، نموذجا تحتذي به تجمعات إقليمية مماثلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويتيح هذا النموذج أيضا مجالا لتركيز التعاون التقني بين البلدان النامية. ونحن نسعى إلى وضع برامج مستقلة باستكمال وتعزيز الجهود التي تبذلها وكالات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونأمل في أن تكون الوكالة عاملا مساعدا مفيدا في النهوض بالأنشطة التي تتم في إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد قدمت الهند مساهمات عينية كبيرة بالمواد والقوى البشرية في هذا البرنامج وسوف تواصل ذلك في المستقبل.

وينبغي أن يكون التعاون التقني فرصة لإنشاء مشاريع تنجم عن التفاعل بين العلماء من مختلف الدول. وقد كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أحد هذه المحافل. ولا بد من الحفاظ على توازن مناسب بين الأنشطة الترويجية والأنشطة التنظيمية. ولا بد أيضا من أن يكون تمويل التعاون التقني كافيا ومؤكدا ويمكن التنبؤ به. إن تنمية الموارد البشرية عنصر هام في أنشطة التعاون التقني، وينبغي للوكالة أن تحدد مراكز الامتياز في البلدان النامية باعتبارها جزءا من التعاون التقني بين البلدان النامية.

إن الهند من البلدان المانحة في مجال التعاون التقني. وقد بينت لنا تجربتنا أن البلدان النامية تجد أنه من الأسير لها أن يتعلم بعضها من بعض في مجالات التكنولوجيا المتقدمة نظرا لأوجه التماثل الثقافي والاجتماعي الموجودة بينها عن أن تتعلم من البلدان المتقدمة النمو.

إن الصورة الوردية التي رسمت في أواخر الخمسينات للطاقة الذرية بوصفها الدواء السحري لكل علة، في سبيل تحقيق التنمية وتوليد الكهرباء بحلول عام ٢٠٠٠، لم تتحقق إلا جزئيا في العقود الأربعة الأولى، ثم أن ذلك حدث معظمه في البلدان المتقدمة النمو. ولا بد من التسليم بأنه لا يمكن أن ينكر على العالم النامي حق المجاهدة للحصول على حياة ذات جودة معقولة، وهي حياة لا يمكن كمالها مستقبلا إلا من خلال الطاقة النووية. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكنها أن تفعل الكثير لتزيج التشاؤم من الطريق، ولتشجيع نمو ثقافة الأمان

الوكالة وفقا لاتفاقات الدول الأعضاء معها. ولا ينبغي أن تصبح الوكالة الناطق الرسمي أو تتخذ دورا طليعيا في نشر القيود السياسية التي تشكل أساس الضمانات. ويجب ألا تؤدي المخاوف المتعلقة بكفالة الأمان والقلق من الالتزامات المترتبة على اتفاقات الضمانات الشاملة المعززة ببرنامج ٩٣+٢ إلى زيادة التردد الناجم عن عدم إلمام بلد نام ما بكيفية بدء برنامج لتوليد القوى النووية.

ولا بد من أن تضطلع الوكالة بدور أساسي في إزالة مثل هذه العقبات التي تعوق راغبي الدخول في مجال توليد القوى النووية. وفي سياق الضمانات، نود أن نشير إلى أن مجلس محافظي الوكالة اعتمد في اجتماع خاص عقده في أيار/ مايو من هذا العام بروتوكولا نموذجيا إضافيا يبرم بين الوكالة والدول الأعضاء التي لديها ترتيبات شاملة للضمانات. والهدف من هذا البروتوكول هو الكشف عن المرافق النووية غير المعلنة في البلدان التي لديها اتفاقات شاملة للضمانات، ومن البديهي أنه ليس له أي أساس قانوني في البلدان التي ليست طرفا في هذه الاتفاقات.

وما فتئت الهند تحرص منذ البداية على وضع اتفاقية تتعلق بأمان تصريف النفايات المشعة، كما انضمت إلى اجتماعات فريق الخبراء والمؤتمر الدبلوماسي الذي عقد مؤخرا. ولئن كانت الولاية الأصلية التي أعطاه المؤتمر العام في سنة ١٩٩٤ قد تمثلت في وضع اتفاقية تتعلق بأمان تصريف النفايات المشعة، فقد تم إدخال تصريف الوقود المستهلك أيضا في هذه الاتفاقية. ونحن، الذين لدينا برنامج لتوليد القوى النووية يقوم على دورة وقود مغلقة، عارضنا باستمرار إدخال الوقود المستهلك الذي يمثل مادة قيمة للموارد إلى جانب النفايات المشعة في هذه الاتفاقية. ولا يتوقع من أي دولة ليست طرفا في هذه الاتفاقية ولكنها تعتبر الوقود المستهلك كمورد أن يكون عليها أي التزام بالإبلاغ عن مثل هذه المادة التي تمثل موردا بموجب الاتفاقية.

وتبدي الهند اهتماما كبيرا بالتطبيقات في غير مجال توليد الطاقة، بما في ذلك الاستخدامات في الطب النووي، والزراعة والصناعة، وهيدرولوجيا النظائر المشعة، ومكافحة الآفات وإزالة ملوحة المياه. ونحن ننتج أكثر من مائة نوع من النظائر المشعة. ويسعدنا جدا أن الوكالة تساعد أيضا في إدخال هذه التطبيقات في أقل البلدان نموا. وهي من الأمور الهامة، إلا أنها لا ينبغي أن تطفئ على أهمية توليد الطاقة النووية.

بين أحدث البرامج التي وضعتها أود أن أنوه بالبرنامج الخاص بالطب النووي، الذي سيكون له وقع اجتماعي واقتصادي هام لمصلحة المجتمع العلمي والمستفيدين من الخدمات، في بلدنا، في نهاية الأمر. إن قيام الوكالة بتدريب علميين مكسيكيين قد أتاح لبلدي أن يتعاون في برامج لتدريب خبراء أجانب.

إن هذه إن هي إلا بضعة أمثلة على التشارك الذي طالما نادينا به بين الوكالة والدول الأعضاء بها في سبيل التنمية. إن "الترتيبات التعاونية الإقليمية لتعزيز العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية" قد أدت إلى ١٢ مشروعاً يجري الآن تنفيذه. ولكن ريثما نحل مشكلة تمويل الأنشطة في هذا الميدان، ستكون تلك البرامج عرضة للمخاطر.

إن احترام التوازن الذي أشرت إليه أمر جوهري كي يجري، على نحو أفضل، تنفيذ ما ارتبطنا به من التزامات بموجب معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وبصفة عامة في سبيل بناء الثقة بين الدول الأعضاء. إن الدول الأعضاء آخذة في إنشاء آليات للوفاء بالتزامات ناشئة عن معاهدات أخرى تحظر أسلحة الدمار الشامل، مثل "اتفاقية الأسلحة الكيميائية" وتعزيز النظام المنشأ بموجب "اتفاقية الأسلحة البيولوجية". إن خبرة الوكالة المذكورة يمكن أن تكون، في الوقت الحاضر، مصدر إرشاد لكفالة الوفاء غير التمييزي بجميع الالتزامات المرتبط بها بموجب هذين الصكين.

إن السنة التي شارفت على الانتهاء قد شهدت تقدماً كبيراً في وضع المعايير الخاصة بعدد من نواحي الأمان النووي. فقد أقررنا، في أيلول/سبتمبر الماضي الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة. وقد بدأت فعلاً السلطات المختصة في الحكومة المكسيكية القيام بدراسات بقصد وضع التشريع الثانوي الذي يقتضيه ذلك الصك حتى تستطيع الحكومة التوقيع عليه. إن النظام الذي وضعته اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية والاتفاقية المتعلقة بالتعويض التكميلي قد عززه إقرار البروتوكول لتعديل اتفاقية فيينا. وتنوي حكومتي التوقيع على ذلك البروتوكول بمجرد أن تتم بعض التعديلات التشريعية الداخلية.

إن المكسيك، بوصفه بلداً دفع قدماً عملية إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، وبوصفه كذلك البلد

النووي، ولكفالة ألا يؤدي تنفيذ الضمانات إلى تثبيط تنمية التكنولوجيا في مجال الطاقة النووية. فإذا ما وجهت العناية اللازمة إلى تلك العوامل فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لن تدوم فقط خلال القرن الحادي والعشرين، بل سوف تصبح أيضاً لاعباً رئيسياً في الإيذان بعصر جديد وعظيم للبشرية كلها.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن انتهاء مدة خدمة السيد هانس بليكس رئيساً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعد ١٦ عاماً من العمل المثمر، فرصة لحكومة المكسيك للإعراب عن تقديرها لسجله الفذ، كما هو وقت مناسب لتقييم عمل الوكالة.

إن الظروف الدولية التي سادت عندما تولى السيد هانس بليكس لأول مرة قيادة الوكالة المذكورة قد تغيرت تماماً. وقد استطاع السيد بليكس، ببعد نظر ومهارة، أن يحيل المصاعب التي تكمن في سياق دولي دائم التغير، فرصاً لتعزيز الوكالة في مختلف مجالات اختصاصها. لقد كان على الوكالة، حقاً، أن تذلل مصاعب كثيرة في السنوات الأخيرة كي تكون في مركز يسمح لها بالاستجابة لتوقعات الدول الأعضاء.

وكان من المستطاع، في ظل قيادة السيد بليكس، إقامة نظام لتعاون دولي حقيقي على الاستعمال السلمي للطاقة النووية بوصف هذا الاستعمال مناظراً للالتزام الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بعدم حصولها على أسلحة نووية أو استحداثها لتلك الأسلحة، على أي نحو كان. إن التقرير الذي ننظر فيه اليوم يصف تطبيق الطاقة النووية في طائفة واسعة من الأنشطة السلمية لصالح الزراعة والغذاء والصحة، والجيولوجيا، والفيزياء والكيمياء، وحماية البيئة.

ومن دواعي سرور المكسيك المقرر الذي صدر بمنح السيد هانس بليكس لقب المدير العام الفخري للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذ أثنى على ذلك الصديق الكبير للمكسيك أود أن أرحب بالمدير العام الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، الذي نعرب له عن تأييدنا وثقتنا.

إن المكسيك طالما شاءت أن تحافظ الوكالة، في الاضطلاع بولايتها، على توازن حيوي بين أنشطتها الأمنية وأنشطتها المبدولة في سبيل التعاون والمساعدة التقنية من أجل التنمية. إن الوكالة أعطتنا تعاونها. ومن

ولقد احتفلت الوكالة هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائها. وعلى مدار العقود الأربعة الماضية قدمت الوكالة إسهاما فريدا في سبيل السلام ولخير البشرية. وكانت أنشطة الوكالة في مجال وضع المعايير الدولية للأمان النووي وتصريف النفايات المشعة بالغلة الأهمية في تعزيز الثقة العامة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي الوقت الذي يناضل المجتمع الدولي لحل مشاكل تردي البيئة الناجم عن فرط استعمال الوقود الأحفوري تؤكد إنجازات الوكالة في مجال السلامة النووية مزايا الطاقة النووية باعتبارها أكثر بدائل الوقود الأحفوري يسرا واجتذابا. وبفضل برامج الوكالة للتعاون التقني أصبحت الدراية في مجال التطبيقات النووية في ميادين مختلفة كالزراعة والصحة والصناعة وإدارة موارد المياه متاحة الآن لعدد متزايد من البلدان النامية. كما أن الوكالة تؤدي دورا لا غنى عنه في إيجاد عالم أكثر أمنا، ولا تهديد فيه بانتشار نووي، وذلك عن طريق أنشطة ضماناتها بموجب ولاية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرارات مجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أتطرق الآن إلى بعض أنشطة الوكالة التي توليها حكومتي أهمية خاصة. فجمهورية كوريا ترحب باعتماد الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة، في المؤتمر الدبلوماسي المعقود في فيينا في أيلول/سبتمبر الماضي، بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيسهم اعتماد هذه الاتفاقية التي طال انتظارها، إسهاما كبيرا في حماية الناس والبيئة من المخاطر المحتملة للوقود المستهلك والنفايات المشعة. وباعتبارنا من أول البلدان التي وقّعت على الاتفاقية المشتركة فإننا نحث البلدان التي لم توقع عليها حتى الآن على أن تبادر إلى التوقيع عليها بلا إبطاء، ونتطلع إلى أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في وقت مبكر.

ونرحب كذلك بما تم مؤخرا من اعتماد البروتوكول المعدل لاتفاقية فيينا لعام ١٩٦٣ المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية، باعتبارهما سياسة تأمينية هامة أخرى للأمان النووي. وإلى جانب بدء سريان اتفاقية الأمان النووي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ واعتماد الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة فإن هذين الصكين الجديدين في ميدان المسؤولية النووية يزيان من تيسير التوسع في الاستعمالات السلمية للطاقة النووية بتعزيز ثقافة الأمان

الوديع لمعاهدة ثلاثيولكو، قد تتعب باهتمام خاص العملية التي يشار إليها بعبارة "٩٣ + ٢". ولهذا السبب نرحب بعقد البروتوكول الإضافي النموذجي لاتفاقيات الضمانات. إن منح سلطة أوسع للوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن يخدم تعزيز نظام عدم الانتشار القائم. ومن المهم بصفة خاصة، في هذا الصدد، توجيه البروتوكول الإضافي النموذجي إلى جميع الدول، بصرف النظر عن نوع الضمانات القائمة بينها وبين الوكالة. وتنوي المكسيك بالطبع التوقيع على بروتوكول عن هذا الموضوع مع الوكالة.

إن الوكالة تبدأ اليوم مرحلة جديدة في تعزيز أنشطتها. فهناك متطلبات تنجم عن تطبيقات يتزايد تنوعها باستمرار للطاقة الذرية، وأنشئ المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتدعى الوكالة كذلك إلى تقديم درايتها وخبرتها لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي المنظمة التي ستنهض في المستقبل.

إن النتائج الإيجابية لأنشطة الوكالة تتراءى في التزايد المستمر لعدد أعضاء الوكالة، كما يمكن أن يشاهد ذلك من طلب الانضمام من مالطة وبوركينا فاسو. غير أن الصفة التمثيلية يجب أن تنعكس كذلك في تكوين مجلس المحافظين. وتؤدي المكسيك المشاورات الجارية لإنشاء آلية يكون من شأنها أن تسمح بتوسيع تكوين مجلس المحافظين، على نحو شفاف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إنخساياخان (منغوليا).

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتقدم وفدي بالشكر إلى السيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره الشامل عن أنشطة الوكالة خلال العام الماضي. كما نشيد به لتفانيه في عمله طوال ١٦ عاما مديرا عاما للوكالة. فخلال ولايته الطويلة ضرب المثل على إمكانية تسيير أي منظمة دولية بفعالية وكفاءة. ونرجو أن يستطیع المجتمع الدولي الاستفادة من خبرته وحكمته حتى بعد تقاعده في نهاية هذا الشهر. كما نتوجه بالشكر إلى الدكتور محمد البرادعي بمناسبة تعيينه مديرا عاما بعده، ونتعهد له بتأييد حكومتي وتعاونها الكاملين وهو يوجه أعمال الوكالة مع بداية الألفية القادمة.

الخفيف الجاري الآن. وبمقتضى أحكام الإطار المتفق عليه بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية يتوقف الانتهاء من تنفيذ مشروع مفاعل الماء الخفيف على تحقق الوكالة من صحة وكمال التقرير الأولي لبيونغيانغ، وهو الأمر الذي يستحيل دون حفظ المعلومات التي تطلبها الوكالة. ونحن نرجو أن تدرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماما عواقب استمرارها في عدم التعاون مع الوكالة، وأن تتصرف على هذا الأساس دون المزيد من الإبطاء.

ولا بد من التأكيد مجدداً على أن الحال النهائي للقضية النووية المتعلقة بكوريا الشمالية لن يكون ممكناً إلا إذا أوفت بيونغيانغ بإخلاص بالتزاماتها المتعددة الأطراف والثنائية بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم الانتشار والإطار المتفق عليه والإعلان المشترك بشأن اعتبار شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية، الذي وقعته كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في عام ١٩٩١.

وتولي جمهورية كوريا أهمية كبيرة لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تحدث السيد هانس بليكس الموظف بالوكالة صباح اليوم حديثاً طويلاً عن مزايا الطاقة النووية. ويوجد في بلدي حالياً ١٢ محطة للطاقة تعمل بقدرة مجمعة تزيد على ١٠٠٠٠ ميغاواط. وإذا أريد توفير هذا القدر من الطاقة التي يوفرها هذان المفاعلات حالياً باستخدام معامل الطاقة العاملة بالزيت فإن ذلك يضيف كل عام قرابة ٤٥ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون إلى هوائنا الملوث بالفعل، ويضيف مليارين من الدولارات إلى العجز التجاري القائم نتيجة لوارداتنا النفطية الإضافية وقدرها ١٤ مليون طن التي ستلزم لذلك.

وبموجب خطة طويلة المدى للتطوير النووي انتهى العمل فيها في تموز/يوليه الماضي، تنوي حكومتي أن تبني ١٥ مفاعلاً أخرى للطاقة بحلول عام ٢٠١٠. كما ننوي أن نستثمر ٧ بلايين دولار خلال السنوات الثلاث عشرة المقبلة في البحوث النووية وبرامج التطوير. وتتضمن هذه البرامج، ضمن جملة أمور، تطوير مفاعلات للطاقة صغيرة ومتوسطة الحجم متعددة الأغراض يمكن أيضاً أن تستعمل لأغراض تحلية مياه البحر والتدفئة، فضلاً عن تطوير مفاعلات متقدمة من الفئة التالية وتكنولوجيا الانصهار. وتولي كوريا كذلك أولوية كبيرة لمد تطبيقات الطاقة النووية لتشمل الميادين الصناعية والطبية والزراعية.

الدولي والمساعدة في إزالة أي مخاوف عامة متخلقة تتعلق بالأمان النووي.

ولقد دأبت حكومتي على تأييد جهود الوكالة منذ عام ١٩٩٢ في سبيل تعزيز فعالية وكفاءة نظام ضماناتها في سياق "البرنامج ٩٢ + ٢". ومن دواعي سرورنا أن نرى أن هذه الجهود أسفرت أخيراً عن اعتماد اجتماع استثنائي لمجلس إدارة الوكالة في أيار/مايو الماضي بروتوكولا نموذجياً إضافياً لاتفاقات الضمانات. ونحن نرحب بهذا الإنجاز الهام وسوف ندرج أحكام هذا البروتوكول النموذجي، كما يجب، في قوانيننا ولوائحنا الوطنية لتنفيذها على الفور. ونرى أن تعزيز نظام الضمانات يدعم قدرة الوكالة، لا على كشف تسريبات المواد النووية من المرافق المعلن عنها فحسب، بل وعلى كشف الأنشطة النووية غير المعلنة. وهو على هذا النحو يعزز مصداقية نظام عدم الانتشار النووي.

وكخطوة عملية من جانب جمهورية كوريا، لدعم وتكملة نظام الوكالة المعزز للضمانات على المستوى المحلي، فقد وضعت نظاماً وطنياً للتفتيش في آب/أغسطس من هذا العام. ونرجو أن ييسر هذا النظام تنفيذ أنشطة ضمانات الوكالة ومن ثم يزيد تعزيز الشفافية في الأنشطة النووية في بلدي.

دعوني أنتقل الآن إلى القضية الطويلة الأمد المتعلقة بالأنشطة النووية لكوريا الشمالية. فرغم الوقت والجهد الهائلين اللذين كرستهما الوكالة على مدى عدة سنوات لضمان امتثال كوريا الشمالية لالتزامات الضمانات لم يتراجع رفض كوريا الشمالية للامتثال الكامل لاتفاق الضمانات مع الوكالة. ويسير مشروع مفاعل الماء الخفيف الذي ينفذ برعاية منظمة الطاقة في شبه الجزيرة الكورية سيرا سلساً، ولكن لم يحرز أي تقدم للآن في الجهد الذي تبذله الوكالة لثلاث سنوات في سبيل حفظ المعلومات المتعلقة بالأنشطة النووية السابقة لكوريا الشمالية، انتظاراً لامتثالها الكامل، وفق الولاية التي منحها مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ونحن نشاطر تماماً ممثل لكسمبرغ المخاوف الخطيرة التي أعرب عنها من قبل في هذا الصدد، باسم الاتحاد الأوروبي، وأعرب عنها ممثل استراليا أيضاً. فهذه في الواقع مسألة تشير قلقاً بالغاً لا لحكومتي فحسب، بل للمجتمع الدولي برمته، لأن عدم تعاون كوريا الشمالية مع الوكالة في حفظ المعلومات ذات الصلة، يمكن أن يتسبب في صعوبات خطيرة أمام تنفيذ مشروع مفاعل الماء

تتضمنها المعاهدة. ونحن نعارض المحاولات التي تبذل لتنقيح المعاهدة، حيث أنها نجحت بفعالية في منع انتشار الأسلحة النووية على امتداد عالمنا لما يربو على ربع قرن من الزمان.

ونرى أنه من الأهمية بمكان، في هذا السياق، أن تبدأ المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاق متعدد الأطراف وغير تمييزي وعالمي لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى. ومن المعروف أن روسيا قد أوقفت بالفعل إنتاج اليورانيوم القابل للاستخدام في الأسلحة. وسينفذ برنامج وطني لوقف إنتاج البلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة في عام ١٩٩٨.

إن المبادرة التي تقدم بها رئيس روسيا بوريس نكولايفتش يلتسين في خطابه في دورة الذكرى الأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قدمت دليلاً إضافياً على اتساق أفعالنا مع أقوالنا. ومثل قرار السحب التدريجي لما يصل إلى ٥٠٠ طن من اليورانيوم عالي التخصيب وما يصل إلى ٥٠ طناً من البلوتونيوم القابل للاستخدام في الأسلحة من البرامج العسكرية النووية مساهمة عملية فعالة من روسيا في جعل نزع السلاح النووي لا رجعة فيه.

إن المبادرة الثلاثية الأطراف، التي تقدم بها وزير الطاقة الذرية في روسيا ووزير الطاقة في الولايات المتحدة والمدير العام للوكالة، فيما يتعلق بتطبيق إجراءات الوكالة للتحقق من المواد الإنشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة، مثلت جزءاً هاماً من الجهود المبذولة في هذا المجال. وتمثل هدف هذه المبادرة في الوفاء بالالتزامات التي قطعها رئيسا البلدين فيما يتعلق بتطبيق إجراءات الوكالة للتحقق وبإضفاء الشفافية على عمليات خفض الأسلحة النووية وجعل هذه العمليات نهائية. وفي عام ١٩٩٦، شكلت الأطراف فريقاً مشتركاً للنظر في الجوانب التكنولوجية والقانونية والمالية لتطبيق إجراءات تحقق الوكالة فيما يتصل بهذه المواد الانشطارية.

إن روسيا ما فتئت تؤيد أنشطة الوكالة الرامية لتحسين نظام الضمانات. وينبغي الاستثمار في إيلاء الأولوية لأنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة حتى يتسنى إجراء تحليل دقيق تقنياً ومحايداً سياسياً ونزاهة قانونياً

وفي القرن الحادي والعشرين، يتوقع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تصبح أنشط منطقة في العالم في استعمال الطاقة النووية وتطويرها. وبالتالي فإننا نولي أهمية خاصة للتعاون النووي بين دول آسيا والمحيط الهادئ، لا سيما في مجال السلامة النووية.

إن مؤتمر سول المعني بالسلامة النووية في آسيا، الذي استضافناه في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، يدل بوضوح على اهتمامنا بالقيام بدور أساسي في هذا الصدد. وسوف نفتتح قريباً مركزاً دولياً للتدريب النووي في كوريا، بغية اقتسام المعارف في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية مع البلدان الأخرى المهتمة.

وختاماً، أكرر الإعراب عن التزام حكومتي الثابت بأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وندعدهم بالدعم الكامل لجهود الوكالة الرامية إلى بناء عالم أكثر رخاءً وسلاماً. ويحدونا وطيد الأمل في أن يحظى مشروع القرار المعروف على الجمعية العامة بالتأييد الجماعي من الدول الأعضاء.

السيد بردينكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن وفدنا يشعر بالامتنان للسيد هانس بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه تقرير الوكالة السنوي الذي يعطي وصفاً تفصيلياً للغاية لأنشطة الوكالة.

دأب الاتحاد الروسي على دعم أنشطة الوكالة. والوكالة تتمتع بصيت ذائع عن جدارة في استحداث الأفكار الجديدة والشروع بأعمال ملموسة تهدف إلى تعزيز السلامة والأمن النوويين عن طريق الاضطلاع بالمهمة المزدوجة المتمثلة في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وتنمية التعاون السلمي في مجال استخدام الطاقة النووية.

وأحرز المجتمع الدولي مؤخراً تقدماً كبيراً في مجال كفالة الأمن عالمياً وإقليمياً. وكان تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ إلى ما لا نهاية ودون أهم تطور إيجابي في هذا الصدد. وفي ظل هذه الظروف، يصبح التعزيز الشامل لنظام عدم الانتشار مهماً على نحو خاص.

وتؤكد روسيا بوضوح، بوصفها إحدى الدول الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار، ثبات موقفها إزاء المبادئ التي

الهامة بشكل لا جدال فيه في هذا المجال في وضع واعتماد اتفاقية دولية متعلقة بالسلامة النووية. والاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة وضعت أيضا برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلينا الآن أن نعمل، بمساعدة الوكالة، على تعزيز الاتجاه الدولي الجديد تماما - والذي يتمثل في تحويل الذرة من عنصر فرقة وردع ومواجهة إلى عنصر شراكة وتفاعل وسلام.

السيد إيليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتنان حكومة جمهورية أرمينيا على العمل الهام الذي أنجزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال عام ١٩٩٦ والجزء الأول من عام ١٩٩٧. وإننا نشيد بالمدير العام، السيد هانس بليكس، وبأمانة الوكالة وموظفيها على ما يظهرونه من التزام واحتراف في تنفيذ برنامج موسع في ظل القيود المفروضة على الموارد.

إن قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعرض تقريرها السنوي على الجمعية العامة يتيح لنا فرصة قيمة لاستعراض العمل الذي أنجزته الوكالة، ولقياس تأثير أنشطتها في مختلف الميادين التي تعمل فيها وفقا للمهام الموكولة إليها بموجب نظامها الأساسي.

لقد اعتمد المجتمع الدولي في الأعوام الـ ٤٠ الماضية على الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها المنظمة الرئيسية لمنع انتشار الأسلحة النووية، ولتعزيز الاستعمالات السلمية للطاقة النووية. وشهدنا أيضا الدور الفريد الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وضع نظام وقواعد ومعايير قانونية دولية لكفالة الاستخدام الآمن للطاقة النووية. وترحب أرمينيا بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في إعداد هذه الأسس القانونية في شكل اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة، واتفاقية المسؤولية المدنية عن التعويض عن الأضرار النووية.

ونود اليوم أن نشيد بالوكالة مرة أخرى لتقديمها مساعدة قيمة في إعادة تنشيط إحدى وحدات محطة الطاقة النووية الأرمينية في مدزاور، ولتوفير الدعم والمساعدة التقنية المستمرين من أجل كفالة عملها الآمن.

إن مهمة إنشاء نظام وطني للطاقة بعد الاستقلال تتوفر له أسباب البقاء، كانت من بين المهام الأكثر تحديا

لطبيعة الأنشطة النووية التي تقوم بها الدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

إن تعزيز نظام عدم الانتشار وكفالة السلامة والأمن النوويين يتطلب أيضا القيام مسبقا بالقضاء الفعال على الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

ونحن على اقتناع أن من بين الأهداف الرئيسية للوكالة كفالة صلاحية الطاقة النووية بصفتها أحد الشروط الأساسية لتلبية طلب المجتمع الدولي على الطاقة.

وفي اعتقادنا أنه يمكن للوكالة، على أعتاب القرن الحادي والعشرين، أن تشرع في وضع استراتيجية شاملة لتطوير الطاقة النووية. ومن شأن هذه الاستراتيجية أولا أن تستند إلى التلبية المأمونة للمقتضيات المتزايدة في مجال الطاقة الكهربائية على المدى القريب لعالم يزداد ترابطا. وثانيا، من شأنها أيضا أن تسعى لتحقيق الأمن الاستراتيجي والموثوقية لإنتاج الطاقة الكهربائية من منظور يراعي المدى الأبعد. وثالثا، من شأنها خفض تهديدات تغير المناخ على الكوكب الناجمة، ضمن جملة أمور، عن التزايد المستمر لإنتاج الطاقة الكهربائية في منشآت حرارية تقليدية لتوليد الطاقة.

إن روسيا تعتبر استخدام الإمكانيات العلمية والتقنية الهائلة، التي كانت في السابق تحت تصرف البرامج العسكرية فقط، أحد مجالات تطوير الطاقة النووية المتعلقة بخفض الأسلحة النووية والاستخدام البديل لها. ونحن نرى أن دور الوكالة هنا دور تنسيقي للتعاون الدولي بغية اختيار استخدام سليم اقتصاديا ومأمون بيئيا للمواد التي يمكن تحويلها إلى أسلحة في دورة مدنية للوقود النووي.

إن مستقبل الطاقة النووية مرتبط ارتباطا لا ينفصم بالحاجة إلى الوفاء بمتطلبات السلامة المتزايدة أبدا. وأسهم مؤتمر موسكو المعني بالسلامة والأمن النوويين إسهاما كبيرا في إيجاد حل لكل هذه الطائفة من المشكلات. ونعتقد أنه من المهم مواصلة المبادرات الإيجابية التي وردت في اتفاقات موسكو. ويسعدنا أن نلاحظ أن الوكالة الدولية قد بدأت الاضطلاع بدور أكبر في كفالة السلامة والأمن النوويين.

وتواصلت إقامة آليات قانونية لتنظيم الأنشطة النووية بمشاركة فعالة من الوكالة. وتمثل أحد المنجزات

الأغراض السلمية" إلى الجمعية الوطنية للموافقة عليه. وترغب أرمينيا في استمرار تعاونها مع مستشارين دوليين رئيسيين في الميدان، من قبيل الفريق القانوني الدولي الذي يعمل تحت رعاية الوكالة. ونقدر أيضا المساعدة التي توفرها السويد في ميدان استعمال الطاقة النووية.

ولقد أقدمت الحكومة الأرمينية، بغية الوفاء بالتزاماتها الدولية وتنظيم مجال استخدام الطاقة النووية، على إنشاء الهيئة الوطنية للتنظيم النووي التي تمكنت بالفعل من إقامة علاقات وثيقة مع منظمات دولية وهيئات تنظيمية وطنية ذات صلة. وتقوم الهيئة، باعتبارها الجهة الوطنية المنسقة لبرامج التعاون التقني، بتوجيه نشاط الوكالات والمراكز الأرمينية المشاركة في ثمانية برامج وطنية و ١٧ برنامجا إقليميا تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعمل أرمينيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية حاليا على تطوير برامج التعاون التقني للفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، وتجريان حوارا موضوعيا واستشاريا بشأن التخطيط والتنفيذ والاستعراض الكفاء لمشاريع التعاون. وسنتقدم إلى الوكالة في وقت قريب بمجموعة جديدة من المقترحات للتعاون التقني لفترة التنفيذ المقبلة.

وبرعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتعاون الهيئة الوطنية للتنظيم النووي تعاوننا وثيقا مع زميلاتها الهيئات التنظيمية في جمهورية سلوفاكيا، والجمهورية التشيكية، والولايات المتحدة، وروسيا، والأرجنتين، وغيرها. ويتضمن هذا التعاون مشاريع مشتركة بشأن البحث والتطوير في مجال الأمان النووي، وتبادل المعلومات التقنية المتعلقة بمسائل الأمان، والأثر البيئي المترتب على مرافق الطاقة النووية، والترخيص وإجراء الأبحاث حول أمان المفاعلات، والخبرة التشغيلية.

ونتفق تماما مع آراء المدير العام المتعلقة بالنتائج البيئية والإنسانية المأساوية المترتبة على الاستعمال المتسارع للوقود الأحفوري. ومع أخذنا بعين الاعتبار للتكلفة البيئية المتزايدة الناجمة عن طائفة من نفايات الوقود الأحفوري المحترق، وخطر الاحترار العالمي، فإننا نؤمن بالطاقة النووية الآمنة والسلمية باعتبارها مصدر طاقة للمستقبل مجديا من حيث التكلفة ونظيفا.

التي واجهتها الحكومة الأرمينية. وبلادنا التي تعتمد اعتمادا مطلقا على مزودين للطاقة التقليدية بعيدين عنها جغرافيا، كانت عرضة لحصار طاقوي شديد على يد جارتها أذربيجان وتركيا، ووجدت نفسها نتيجة لذلك في أزمة طاقة عميقة حملتها على تشغيل محطة الطاقة النووية في مدزامور من جديد. ولقد اتخذ هذا القرار مع التسليم الكامل من جانب الحكومة بمسؤوليتها عن ضمان التشغيل الآمن للمحطة.

وإننا نعطي أولوية مطلقة لأمان برنامجنا السلمي للطاقة النووية، ونسعى إلى احترام وتنفيذ المبادئ التوجيهية والسياسات التي تقرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سواء المتعلقة بأمان تشغيل صناعتنا النووية، أو بالاستعداد لتوفير جميع المعلومات المطلوبة ومعالجة شواغل البلدان المجاورة.

وأرمينيا، باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية تقوم بتطوير طاقتها النووية السلمية، تعلق أهمية كبرى على مسألة الامتثال الدولي لأهداف والتزامات عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونؤكد مجددا التزامنا بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونؤيد تأييدا راسخا برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أذكر بحقيقة أن أرمينيا وقعت بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشامل الذي أبرمته مع الوكالة.

ونرحب بدخول اتفاقية الأمان النووي حيز التنفيذ، وبإبرام الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة، والبروتوكول المعدل لاتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن التعويض عن الأضرار النووية، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية. ونعتقد اعتقادا قويا بأن هذه الاتفاقيات ستيسر التعاون في مجال الأمان الدولي وستوفر تعويضا متزايدا للضحايا في حالة وقوع حوادث نووية.

وتحرز أرمينيا تقدما في اتجاهات هامة أخرى تتعلق ببرنامجها السلمي للطاقة النووية. ونعكف حاليا على وضع أساس قانوني للبرنامج ونعمل على تحقيق توافق مشترك بين الوكالات في الآراء للتعجيل في تناول السلطة التشريعية له. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تم تقديم مشروع قانون بعنوان "استخدام الطاقة النووية في

لقد التزمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مر السنين بمجموعة متنوعة من البرامج التي تعزز أمن المجتمع الدولي وصحته وبيئته وأمانه. وقد فعلت ذلك بتفوق. وإن الإنجازات التي حققتها الوكالة وتضمنها تقرير المدير العام تدل على الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في تشجيع التعاون في الاستعمالات السلمية العديدة الهامة للمواد والتكنولوجيا النووية في ظل ظروف سليمة لعدم الانتشار. وإن نظام الضمانات التابع للوكالة يقوم بالعمل الضروري للتحقق من الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعهادات عدم الانتشار الأخرى. والولايات المتحدة ترحب بالاتفاق الدولي الذي أبرم في أيار/ مايو الماضي لتعزيز نظام الضمانات، وتؤيد بقوة الجهود التي يستمر بذلها من أجل التطبيق العاجل لتدابير الضمانات الجديدة المتفق عليها.

والالتزام بالأمان النووي هو صميم برامج الوكالة الدولية. فالاعتبارات المتعلقة بالأمان هي في صميم أي مشروع تعاوني تقني للوكالة. وبرامج التدريب تركز على الأمان. كذلك فإن أفرقة استعراض السلامة التشغيلية تعزز الأمان من جميع جوانبه. واتفاقية الأمان النووي تجسد التزام موقعها بالأمان. وترحب الولايات المتحدة بالاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة، والقرار بشأن التابوت الخرساني لتشرنوبيل الصادر عن المؤتمر العام للوكالة هذا العام. والولايات المتحدة تؤكد مجددا التزامها بعمل الوكالة في مجال الأمان النووي والتزامنا بتعزيز هذا المسعى الهام.

كما تود الولايات المتحدة أن تشيد بجهود الوكالة المستمرة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العراق. ونعتقد أن العراق يواصل حجب المعلومات عن الوكالة. ونحن نتفهم رغبة الوكالة في زيادة التركيز على بناء نظام رصد طويل الأجل في العراق. وندعو العراق إلى تقديم معلومات كاملة عن برامج أسلحته النووية، والاستجابة إلى جميع طلبات الوكالة بتقديم المعلومات.

كما تود الولايات المتحدة أن تشكر الوكالة على جهودها المتفانية لكفالة حماية المواد النووية الموجودة في العالم. وتشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء عدم تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الوكالة. ونحن نشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العمل مع الوكالة من أجل الامتثال الكامل لاتفاقها مع الوكالة الخاص بالضمانات، وأن تتخذ، في غضون ذلك، كل

إن البلدان التي لديها موارد معدنية محدودة، مثل أرمينيا، ستظل تنظر إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الوسيط المركزي للنقل المضمون للتكنولوجيا النووية، والخبرة التشغيلية، والمساعدة التقنية المقدمة إلى بلدان تتقيد علنا بأهداف عدم الانتشار الدولية، وتمثل للأنظمة القائمة.

إن التغيرات الرئيسية الحاصلة في الأمن الدولي ساعدت على تخفيف حدة التهديد الناجم عن المواجهة العالمية. إلا أن المناخ الذي برز جلب معه شواغل وتحديات أمنية جديدة ناجمة عن المنافسة الإقليمية، والتهديد الذي يمثله الانتشار النووي والبكتريولوجي والكيميائي، والإرهاب المنظم والفردي. وعلى الصعيد العالمي، أصبحت هذه التحديات غير متماثلة إلى حد بعيد، وبات التصدي لها أكثر صعوبة. وإن الانخراط النشط لجميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي أمر حيوي للتصدي لهذه التحديات ولتحقيق أهدافنا المتمثلة في الأمان، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشيد بالسيد هانس بليكس على تفانيه في إدارة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية طوال السنوات الـ ١٦ من خدمته المميزة بصفتة مديرها العام. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بأطيب تمنياتنا بالنجاح للمدير العام المقبل، السيد محمد البرادعي، وأنؤكد دعمنا له وتعاوننا معه.

السيد ماريو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود، بالنيابة عن الولايات المتحدة، أن أشيد بالمدير العام على تقريره، وأن أغتنم هذه الفرصة لأهنئه على السنوات الـ ١٦ من الخدمة المميزة على رأس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحسبما قال رئيس الولايات المتحدة في الرسالة التي وجهها هذه السنة إلى دورة المؤتمر العام.

"إن تفوق الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتزامها وقدرتها على الإبداع أمور باتت إلى حد ليس بقليل مضرب المثل وباتت معززة على يد المدير العام المنصرف هانس بليكس".

وأريد أيضا أن أرحب بالسيد محمد البرادعي بصفتة المدير العام الجديد، وأتعهد بدعمنا له ونحن نعمل معا سعيا لتحقيق الأهداف الحيوية للوكالة للطاقة الذرية.

على ذلك، يسر بلداننا أن الأمين العام للوكالة نظر في حالات القبول الأولى من جانب مختلف الدول للبروتوكول الإضافي المعد في إطار البرنامج "٩٣ + ٢" الذي يكمل اتفاقات الضمانات الحالية.

والتقييمات التقنية والعلمية للوكالة في السنوات الأخيرة هي من بين مجالات عمل الوكالة التي تتابعها بلداننا باهتمام كبير. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد المؤتمر الدولي المعني بعواقب حادث تشيرنوبيل بعد مرور ١٠ سنوات على ذلك الحادث المأساوي. وفي هذا المؤتمر تم استخلاص استنتاجات أساسية بشأن آثار هذا الحادث البدنية والنفسية على السكان وآثاره على البيئة.

كما نود أن نعرب عن سرورنا لنتائج المؤتمرين الدبلوماسيين بشأن الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة، والبروتوكول المعدل لاتفاقية فيينا للمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية. إن هذه الإسهامات تشكل التزاماً واضحاً من جانب المجتمع الدولي باستكمال وتعزيز المعايير الدولية التي تنظم مختلف جوانب الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لمعاهدة تلاتيلوكو هذا العام يتزامن مع الاحتفال بمرور السنوات الخمس الأولى على بداية عمل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحساب المواد النووية والتحكم فيها. وهذه الوكالة نجحت في الوفاء بالتزامها بإيجاد نظام تحقق بموجب اتفاق الضمانات الرباعي الذي أدى إلى تفاعل مثمر بين الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك تعزز الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية مواصلة جهودها لتحسين هذا التفاعل. وفي هذا الصدد، اختتمت مؤخراً التفاوض حول اتفاق بينها وبين الوكالة الدولية بشأن التعاون بين الوكالتين. وهذا الاتفاق سيشكل اعترافاً بالنضج المتزايد للوكالة البرازيلية الأرجنتينية و سيسهم في التنسيق المتزايد باطراد بين عمل الوكالتين لإعطاء المزيد من الفاعلية لأحكام الاتفاق الرباعي.

أما فيما يتصل بالتعاون التقني في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإننا نشترك في عملية استكمال وتحديث البرنامج المعروف بأركال الذي

التدابير التي تراها الوكالة ضرورية للحفاظ على المعلومات ذات الصلة للتحقق من دقة واكتمال تقريرها الأولي عن مخزوناتها من المواد النووية الخاضعة للضمانات.

ويبرز برنامج الاتجار غير المشروع بالمواد النووية ضرورة وجود جهود تعاونية محسنة لرصد المواد النووية. ومرة أخرى اغتنمت الوكالة هذه الفرصة لإبراز نفسها بوصفها رائداً في هذا الجهد.

وتود الولايات المتحدة أن تعرب عن جديد عن تأييدها المستمر لبرنامج التعاون التقني. وبوصفنا المساهم الرئيسي في هذا البرنامج القيم، ندرك أهميته في الارتقاء بنوعية حياة الناس في بلدان عديدة. وإن تنوع المنافع والمشاريع المضطلع بها في إطار برنامج التعاون التقني يتيح للعالم فهماً أفضل عن كيفية استخدام المواد النووية في حل العديد من المشاكل في مجالات الطب والصحة والزراعة والصناعة. ومن ثم فإنه يواصل المساعدة في صوغ رؤية الاستخدامات السلمية للمواد النووية في المستقبل.

ومرة أخرى، أود نيابة عن الولايات المتحدة أن أشكر السيد بليكس على تقريره وعلى السنوات الطويلة من الخدمة الممتازة التي قضاها وأتمنى له أطيح النجاح في مساعيه المستقبلية. وتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة تعاونها مع الوكالة إقراراً بأهمية هذا الذخر القيم بالنسبة لأمن العالم وشعوبه.

السيد بنيتز - ساينز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تعرب وفود بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور) وهي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل - بالإضافة إلى الدولتين المنتسبتين بوليفيا وشيلي، عن ارتياحها للتقرير المفصل والمتوازن الذي قدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد هانس بليكس.

تصادف هذه السنة الذكرى الأربعين لاتخاذ القرار ١١٤٥ (د - ١٢) الذي أقيم العلاقة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهذه المنظمة. وإن عمل الوكالة المحمود في النهوض بالطاقة النووية في الاستخدامات السلمية وحدها جدير بالتنويه مرة أخرى. وإن التقدم المحرز في التعاون الدولي، وفي تطبيق الضمانات على السواء، بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان الأعضاء في ميركوسور. وعلاوة

مماثلة أيضا. ففي الجزء الذي ننتمي إليه من العالم تنص معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ على تطبيق ضمانات الوكالة. ومعاهدات المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية تفعل نفس الشيء.

ودور الوكالة في تنفيذ تلك الضمانات في غاية الأهمية للحفاظ على النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. كما أن التطمين الذي يوفره عمل الوكالة في هذا الصدد يوفر أساسا لجهود نزع السلاح النووي.

لذلك ترحب نيوزيلندا بحفاوة بوضع البروتوكول الإضافي النموذجي. وقد كنا نشطين في المفاوضات التي جرت بشأن هذا الصك، ونحن سعداء جدا بالنتيجة التي تحققت. ونحن واثقون في أن البروتوكول الإضافي النموذجي سيعزز كثيرا قدرة الوكالة على كشف الأنشطة النووية غير المعلنة. وقد دلت الأحداث خلال السنوات الأخيرة أنه ستكون هناك دائما حاجة إلى التحلي باليقظة، ويسعدنا أن قدرات الوكالة قد اتسعت في هذا الاتجاه.

وتقوم نيوزيلندا حاليا بإجراء المشاورات الداخلية المطلوبة لإبرام البروتوكول. ونحث جميع البلدان على تنفيذ هذا البروتوكول بأسرع فرصة ممكنة. ونرى أن هذا من أهم الإنجازات التي يمكن أن يقدمها أي بلد في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

وثمة الكثير غير ذلك مما أنجزته الوكالة في السنة الماضية، وتثني عليه نيوزيلندا بحرارة. ونسلط الضوء تحديدًا، من جملة أمور، على جهودها في مساندة منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة الأخرى. وإن ظهور فاعلين آخرين من غير الدول لهم مصلحة في التكنولوجيا النووية يمثل اتجاها يبعث القلق، ويسعدنا أن الوكالة تسهم في الجهود الرامية إلى ضمان عدم وقوع المواد النووية في أيدي تسيء استخدامها. وللأسف يمكن أن نرى أن هذا من المرجح أن يكون من مجالات العمل التي ستشهد زيادة في المستقبل.

وتؤيد نيوزيلندا أيضا بشدة الوكالة في جهودها المستمرة والنزاهة فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونيوزيلندا بصفتها عضوا في منظمة تنمية الطاقة لشبه الجزيرة الكورية، ترحب باستمرار الوكالة في مراقبة التجميد بموجب الإطار المتفق عليه. إلا أن نيوزيلندا يساورها قلق عميق إزاء عدم التقدم في تنفيذ

يشكل أداة للتعاون في منطقتنا. وبالمثل سننظر عما قريب، في إطار هذا البرنامج، في مشروع اتفاق حكومي سيشكل، إذا اعتمد، إطارا للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أمريكا اللاتينية.

ختاما، نود، مرة أخرى، أن نعرب عن تقديرنا للتقرير الشامل للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونؤكد مجددا التزام بلداننا بأهداف الوكالة.

السيد رايدر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):

لقد كانت هذه السنة سنة خاصة بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ففي الذكرى الأربعين لإنشائها أتيحت لنا الفرصة لإلقاء نظرة إلى الوراء على الإنجازات الكبيرة التي حققتها منذ عام ١٩٥٧، ولإلقاء نظرة على المستقبل. وترى نيوزيلندا أن الوكالة أثبتت وجودها خلال تلك الفترة باعتبارها مؤسسة رائدة متعددة الأطراف، تقدم للمجتمع الدولي إسهاما قيما للغاية.

غير أننا ننظر اليوم إلى ما تحقق خلال السنة الماضية وحدها. وهي كالمعتاد كانت سنة حافلة بالعمل للوكالة وللموظفيها والدول الأعضاء فيها. وكانت هذه هي السنة الأولى التي شغلت فيها نيوزيلندا منصب عضو في مجلس محافظي الوكالة، وذلك بفضل مساندة زملائنا في المجموعة الإقليمية لجنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ. وقد سعينا إلى أن ننتخب لعضوية المجلس إدراكا منا للأهمية المتزايدة لنشاط الوكالة المتعلق بعدم الانتشار وغيره من الأنشطة، بالنسبة لجميع البلدان ومن ضمنها بلدان مثل نيوزيلندا ليست لها صناعات نووية كبيرة. ونحن فخورون بعملنا مع الوكالة، ونتطلع إلى مواصلة ما قام بيننا وبينها من رابطة مثمرة إلى حد بعيد.

إن التقرير المتضمن في الوثيقة A/52/285، الذي عرضه في وقت سابق من صباح اليوم السيد بليكس المدير العام للوكالة، يعكس بوضوح جملة من المسائل التي كانت محط اهتمام الوكالة خلال السنة الماضية. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى هذه الأنشطة.

وأحد جوانب جهود الوكالة التي توليها نيوزيلندا أهمية خاصة، عملها في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالضمانات. وهذه مستمرة من عدة مصادر من أبرزها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية الأخرى تحقق أهدافا

اعتمدت خلال المؤتمر العام للوكالة الذي انعقد مؤخرا في دورتها الحادية والأربعين العادية.

وبالنسبة لليتوانيا تمثل الطاقة الذرية محط تركيز لمصلحتها الوطنية العليا. وقد أعلننا مشاركتنا في تأييد بيان الاتحاد الأوروبي، الذي يوضح التوجه الرئيسي لأفكارنا فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال. وأنا هنا اليوم لأوضح تفاصيل الموضوع من منظور ليتوانيا.

إن نسبة إنتاج الطاقة النووية إلى الإنتاج الكلي للطاقة في ليتوانيا من أعلى النسب في العالم. ففي السنة الماضية بلغ إنتاج الطاقة النووية ٨٤ في المائة من الطاقة الكلية المنتجة. وتنتج الطاقة النووية في واحدة من أقوى محطات الطاقة النووية في العالم، التي تقع بالقرب من إنغالينا في الشمال الشرقي من ليتوانيا. وبطبيعة الحال ظل أمان هذه المحطة ذا أهمية أساسية بالنسبة لنا.

ونظرا لسياسة الشفافية التي تلتزمها حكومة ليتوانيا، فإن الخبراء الدوليين يعرفون كل شيء عن المفاعلين الموجودين بالمحطة. ونتيجة لذلك، أصبح التقرير عن تحليل الأمان الذي أكمله في السنة الماضية فريق الخبراء الدوليين، أول وثيقة شاملة بشأن الأمانة في مفاعلات (RBMK) المبردة بالماء الخفيف المغلي والمهدأة بالغرافيت والمزودة بأنابيب الضغط.

ثمة أداة أخرى للأمان في محطة إنغالينا تتمثل في توفر المعرفة والتدريب والروح الحرفية لدى القائمين على تشغيل المحطة. وقد استفاد خبراءنا من برنامج التعاون التقني الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن البرامج الثنائية الأخرى. وقبل أسبوعين قدمت حكومة ليتوانيا إلى البرلمان مشروع قانون بشأن إدارة محطة إنغالينا. وسيكون هذا المشروع هيكلًا حديثًا غربي الطراز للإدارة تضعه بعثة كفالة الاستخدام الآمن التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مع هيئة التحكيم المعنية بالاستخدام الآمن لمحطة إنغالينا وذلك بناء على اتفاق بين حكومة ليتوانيا والبنك الأوروبي للتنمية والتعمير.

ونظرا لأن الأمان النووي يهم الجميع، وضعت حكومة ليتوانيا مشاريع للتوعية العامة والاستعداد للحماية المدنية. وقبل عدة أسابيع وقعت ليتوانيا مذكرة متعددة الأطراف بشأن التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ النووية. وهذا

اتفاق الضمانات المبرم مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونكرر دعواتنا إلى ذلك البلد أن يعود إلى الامتثال الكامل لاتفاق الضمانات. وهذا ما يتطلع إليه المجتمع الدولي.

وعلى نحو مماثل تؤيد نيوزيلندا تماما جهود الوكالة بشأن العراق. وفي هذا الصدد أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن نيوزيلندا تشعر بقلق شديد إزاء التطورات الأخيرة في العراق، كما ورد في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا [A/52/L.13]، والذي شاركت نيوزيلندا في تقديمه. ويجب السماح للجنة الخاصة أن تواصل عملها بدون معوقات.

وأخيرا، يسعدني أن أضرم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بالسيد هانس بليكس الذي تولى رئاسة الوكالة خلال الـ ١٦ سنة الماضية. ونحن ممتنون للسيد بليكس كثيرا لقيادته وحكمته وإرشاده. وتطلع نيوزيلندا إلى مواصلة تعاونها مع الوكالة، التي نقدرها كثيرا، بقيادة المدير العام القادم السيد محمد البرادعي. ونحن واثقون في أن الوكالة تحت قيادة السيد البرادعي ستكون بالفعل في موقع حسن للتصدي للتحديات التي ستستمر في مواجهتها خلال السنوات المقبلة.

السيد يوسيس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرف وقد ليتوانيا بوجه خاص ويسعده أن يتوجه بالتهنئة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذكرها الأربعين. لقد بلغت الوكالة عصرها الذهبي حيث أن الحكمة الناضجة والطاقة الغنية تجعل منها المنظمة التي تتميز بكونها مؤسسة عالمية متفردة وفعالة ومحترمة. ونشعر محقين بالفخر بأن نكون من أعضائها.

ويستحق منا ثناء خاصا وخالصا المدير العام المنصرف السيد هانس بليكس. وإذا كان لنا أن نشكر أي إنسان على الاعتبار العالمي المتزايد للوكالة، فذلك الإنسان هو السيد بليكس. ونتمنى للمدير العام القادم السيد محمد البرادعي النجاح في أن يبني على ميراث السيد بليكس الممتد ١٦ سنة، ونتعهد بدعمنا الكامل لجهوده في المستقبل.

وأود أن أتوجه بالشكر لقيادة الوكالة على التقرير الشامل عن إنجازاتها في عام ١٩٩٦ والمعلومات الإضافية التي قدمها المدير العام. ونلاحظ عددا من القرارات التي

وسبق للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن وضعت برامج لتصريف النفايات المشعة الناشئة عن الطب والصناعة والزراعة، وحث الوقت لوضع برنامج مماثل للبيئة المسألة وهو الوقود النووي المستهلك.

ومسألة الوقود النووي المستهلك مسألة تتعلق بالأمن الدولي. وإذا لم يعرف مصير هذا الوقود، فقد يقع في أيدي غير آمنة. ونحن دائماً نتكلم عن تهديدات جديدة موجهة للأمن، متعمدة أو بالصادفة، وينبغي للدول أن تمنع هذه التهديدات عن طريق تدابير وطنية. ولدى ليتوانيا هيئة خاصة للأمان في مجال الطاقة النووية مسؤولة عن جميع المواد النووية وعن مراقبة هذه المواد التي يشكل الوقود النووي المستهلك الجزء الأكبر منها.

وبدون التعاون الدولي والآليات الدولية لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تحقق أمان الحوار النووية. ولقد انضمنا إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في ١٩٩٤ ويجري الآن تطبيقها عن طريق تدابير وطنية تتفق مع جميع المعايير الدولية ذات الصلة.

ولعل ما هو أسوأ من النفايات النووية غير الخاضعة للمراقبة هو أن تقع المواد النووية في أيدي أولئك الذين قد يستخدمونها لتهديد دول أخرى. وفي محاولة لتعقب المواد النووية، نؤيد تشغيل قاعدة بيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحالات الاتجار غير المشروع وكذلك الخدمة الاستشارية الدولية للحماية المادية. ونرحب بإعادة التأكيد من جانب الدول الكبرى في مؤتمر قمة دنفر لمجموعة الدول الثماني الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام بأنهم سيكافحون هذا الاتجار الخطير بالمواد النووية.

إن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية جوهري في ميدان نزع السلاح النووي. والمعاهدات ذات الصلة لن تكون فعالة ما لم نحصل على معلومات من الوكالة. والواقع أنه بدون الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتعذر تحقيق أي تقدم في نزع السلاح النووي.

وخبرة الوكالة في التحقق ضرورية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذه الخبرة هي حجر الأساس في مراقبة الأسلحة النووية. وتلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً حيوياً في المحافظة على المناطق الخالية من الأسلحة النووية. كذلك فإن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستحتاج إلى الاعتماد على الوكالة الدولية

العمل من شأنه أن يساعد في تناول الحوادث النووية، وضمان إرسال واستقبال المعلومات من جانب المجتمع الدولي في الوقت المناسب والأخذ بتدابير أمان إضافية.

واستناداً إلى جميع التدابير الوقائية التي اتخذناها بمساعدة شركائنا الغربيين وبصفة خاصة السويد فإن محطة إغنايلينا للطاقة النووية أصبحت الآن واحدة من أفضل محطات العالم أماناً التي تستخدم مفاعلات RBMK.

والتدابير الوطنية للأمان النووي يجب أن تتواءم مع الآليات الدولية التي تنشأ وتدار بموجب اتفاقات دولية معنية. وليتوانيا طرف في عدد من هذه الاتفاقات. ومن المشجع أن نرى أن هذه الآليات تزداد عدداً وفعالية.

ومنذ عام دخلت اتفاقية الأمان النووي، التي صدقت عليها ليتوانيا، حيز النفاذ، واليوم أصبحت هذه الاتفاقية أكثر قدرة على العمل بسبب القواعد الإجرائية الجديدة التي بموجبها تقدم جميع الدول تقارير الاستعراض الوطنية ونحن نعد حالياً تقريرنا الذي سنقدمه للاجتماع الاستعراضي الأول الذي سيعقد في ربيع ١٩٩٩.

وأحد المعالم الهامة الأخرى في مجال الأمان النووي الدولي يتضمن اعتماد البروتوكول المعدل لاتفاقية فيينا للمسؤولية عن الأضرار النووية واتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية وكانت ليتوانيا من أول الموقعين على هذين الصكين الرئيسيين ونرحب بصفة خاصة بتوقيع جارتنا جمهورية بيلاروس على اتفاقية المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

ومن أهم التحديات التي تواجهها ليتوانيا والدول الأخرى التي تستخدم الطاقة النووية اليوم، التخزين المؤقت والتصريف النهائي للوقود المستهلك. وينبغي تناول هذا التحدي عن طريق التعاون المنسق بين كافة البلدان المعنية. واعتماد الاتفاقية المشتركة بشأن أمان تصريف الوقود المستهلك وأمان تصريف النفايات المشعة في الوقت المناسب سيعاون إلى حد كبير في هذا الجهد. هذه الاتفاقية المشتركة لم تأت في الوقت المناسب فحسب ولكن الأهم من ذلك هو أنها اتفاقية شاملة يمكن التحقق منها. وكانت ليتوانيا أيضاً من أول الموقعين على هذه الاتفاقية.

مشكورة في التقدم في مجال الطب والزراعة والعلوم التطبيقية الأخرى.

والذرة من أهم مصادر الطاقة النظيفة بيئياً التي يمكن تناولها على نحو ناجح على الرغم من المخاطر التي ينطوي عليها استخدامها. وإذا أردنا أن نخفض انبعاثات غازات الدفيئة فهل هناك طريق آخر غير الاعتماد على الطاقة النووية؟ لذلك يمكننا جميعاً أن نوافق على ما قاله السيد بليكس في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه:

"بدلاً من أن نتجاهل الطاقة النووية أو نستبعد كلياً نظراً للشواغل العامة، يجدر بأجهزة الأمم المتحدة أن تدرسها دراسة موضوعية بحثاً عن مزيح مستدام للطاقة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة، الجلسات العامة، الجلسة الثالثة، الصفحة ٣٥)

أخيراً، إن مشروع القرار الذي عرضه السفير أوادا ممثل اليابان يعبر بشكل مناسب عن الحالة الراهنة وتوقعات أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونود أن نراه يعتمد بتوافق الآراء.

السيد زكي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد باكستان أن يعبر عن تقديره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه صباح اليوم بشأن التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩٦. أود أيضاً أن أعبر عن تحياتي للوكالة التي أكملت ٤٠ سنة من العمل المثمر، ونأمل أن تولي الوكالة في المستقبل مزيداً من الاهتمام لاحتياجات البلدان النامية حتى تستفيد من الاستعمالات السلمية للطاقة النووية.

وباكستان، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تشعر بفخر له ما يبرره لارتباطها الوثيق وتعاونها المثمر مع الوكالة منذ إنشائها في عام ١٩٥٧. وخلال العقود الأربعة الماضية استفادت باكستان من عمل الوكالة وأسهمت فيه.

وقد شاركت باكستان بنشاط في أجهزة صنع السياسة للوكالة. وقضت ٢٤ عاماً في خدمة مجلس محافظيها وانتخبت مرتين رئيسة لذلك المجلس. وبالإضافة إلى هذا، تشرفت باكستان بتولي منصب أول

للطاقة الذرية. وإذا نجحنا في اتخاذ الخطوة المنطقية التالية والتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد المشعة فمن المؤكد أن يكون للوكالة دور هام في توجيه جهودنا بما يكفل فعالية تلك المعاهدة أيضاً.

في العام الماضي أحسبنا بقدر أكبر من الأمان عندما قررت الوكالة أنه لم يجر تحويل أية مواد نووية معلنة أو خاضعة للضمانات إلى أغراض عسكرية أو أغراض أخرى غير معروفة. ومع ذلك من المؤسف أن تبقى بعض الدول حتى الآن خارج نظام معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومما يدعو إلى القلق أن بعض الدول وقعت اتفاقات ضمانات مع الوكالة ولكنها لا تنفذها ولا تخضع في الواقع لأي إشراف بموجب الضمانات.

لقد أحرز بعض التقدم في حالة العراق، ولكن الأعمال الأخيرة التي قامت بها السلطات العراقية لم تترك سوى الأمل في أن يمثل العراق لقرارات مجلس الأمن. يجب أن يسمح العراق لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة للأمم المتحدة بتفتيش مرافقه. وإذا لم يكن لدى العراق ودول أخرى ما تخفيه فينبغي لها أن تتجنب القيام بأعمال من شأنها أن تثير الشكوك حول أنشطتها السرية.

يحتاج نظام الضمانات إلى توسيع أفقي ورأسي. والتقدم في البعد الأخير واضح. فقد اعتمد مجلس المحافظين في الوكالة بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧ بشكل سريع نسبياً البروتوكول الإضافي النموذجي لتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونحن مستعدون للتوقيع على بروتوكول إضافي يضم إلى الاتفاق الذي وقعناه مع الوكالة في ١٩٩٢ بشأن تطبيق نظام الضمانات. وكخطوة أولى في هذا الطريق سمحت ليتوانيا لمفتشي الوكالة بالدخول بدون تأشيرات.

ومن المتوقع أن تكون هناك طرق أخرى كثيرة تشارك بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ولئن كانت الموارد الطبيعية تتناقص وإمدادات الوقود النووي قد تأتي من الرؤوس الحربية التي يجري تفكيكها، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي حلقة الوصل بين نزاع السلاح والتنمية.

وإسهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتجاوز نزاع السلاح النووي وتطوير الطاقة النووية. فالوكالة تشارك

التوتر هو حسم النزاع بشأن كشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي. ومن المحتمل أن يؤدي تخفيف حدة التوتر إلى تخفيض خطر الانتشار النووي في منطقتنا، ونأمل أن يسهم في تعزيز هدف عدم الانتشار.

وفي سياق عدم الانتشار، يضطلع نظام ضمانات الوكالة بدور جليل القدر. وقد وافق مجلس المحافظين على اعتماد بروتوكول يستهدف توطيد قدرة الوكالة على الكشف عن الأنشطة غير المعلنة في الدول التي أبرمت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة. وسوف نتابع باهتمام كبير المكاسب الملموسة في مجال فاعلية هذا النظام وكفاءته من حيث التكلفة عندما يكون مجهزا للتنفيذ الكامل في إطار زمني يتراوح بين خمس وعشر سنوات.

وما فتئت باكستان تدعم دوما جهود الوكالة لتعزيز تدابير الضمانات وتشارك بنشاط في المناقشات حول برنامجها ٩٣ + ٢ لتعزيز الضمانات. إلا أن باكستان، باعتبارها بلدا ليس طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ليست ملزمة بقبول تدابير الضمانات المقترحة في البروتوكول النموذجي. وسوف تتقيد باكستان بشكل كامل بالتزاماتها في مجال الضمانات باحترامها لاتفاقات الضمانات الحالية.

ويجري بشكل مستمر تحسين السلامة النووية من الناحية التقنية وتعزيزها من الناحية القانونية. ومن المبادرات الكبرى في هذا الصدد اتفاقية السلامة النووية التي تعالج على وجه التحديد كفالة أمان محطات القوى النووية. وكانت باكستان من أوائل الموقعين على هذه الاتفاقية وقد صادقت عليها أيضا. ويحدونا أمل وطيء وتوقع كبير بأن العملية الوطنية للإبلاغ والاستعراض المتناظر، المتوخاة في الاتفاقية، ستعزز كلا من الالتزام الوطني والتعاون الدولي في هذا الميدان الهام.

ويشكل النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية السبب المبرر لوجود الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من التصور السلبي لدى الجماهير في بعض البلدان والمخاوف المثارة حول أخطار الانتشار النووي، لا تزال الطاقة النووية تمثل خيارا صالحا وجذابا للطاقة بالنسبة لبلدان عديدة، خصوصا البلدان النامية التي تعاني من النقص في الوقود الأحفوري.

ونظرا لأن الطاقة من المدخلات الحيوية في عملية التنمية، فمن المؤكد أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة

رئيس للفريق الاستشاري الدائم التابع للوكالة والمعني بتقديم المساعدة التقنية والتعاون.

واليوم، تتيح باكستان مثالا بارزا لقصة نجاح الوكالة في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. فبفضل التأثير الحفاز لتعاون الوكالة، حقق برنامج باكستان النووي للأغراض السلمية تقدما كبيرا، وكانت له آثار اجتماعية واقتصادية هامة.

وبينما نكمل جهودنا ومواردنا بمساعدة تقنية من الوكالة، فقد أنشأنا قاعدة عريضة من القوى العاملة المهنية، ومعاهد البحوث، ومرافق التدريب، والمراكز الطبية، وخدمات تقنية أخرى. ولدينا الآن ثلاثة مراكز متخصصة في استخدام الإشعاع والنظائر المشعة في الزراعة. ولدينا أيضا معهد للتكنولوجيا الإحيائية والهندسة الوراثية مكرس للأبحاث. ولدينا أيضا عشرة مراكز طبية نووية تستقبل ربع مليون مريض كل سنة، بينما تجري الآن أعمال بناء مركزين آخرين.

ومن دواعي الارتياح الكبير لنا أننا ندعم الأنشطة الترويجية للوكالة. وعلى الرغم من ضالة مواردنا، فإننا نتقاسم خبرتنا في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية مع البلدان النامية الأخرى بدون مقابل من خلال تقديم الخبراء وإفساح أماكن في المؤسسات المعنية واستضافة دورات تدريبية. وسنواصل إسهاماتنا في هذه المجالات.

وتشاطر باكستان طموحات المجتمع الدولي في بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وقد بينت التجربة أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة إيجابية وهامة إلى الأمام في ذلك الاتجاه. والمقترح الذي طرحناه في عام ١٩٧٤ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ما زال يدل على التزامنا بالتماس طرائق واتفاقات سلمية للنهوض بعدم انتشار الأسلحة النووية في منطقتنا. وهذا المقترح جزء من مسعانا لوضع نهج شامل لحسم المشاكل الموجودة في جنوب آسيا بما في ذلك حسم النزاعات وقضايا الأمن.

وتشير مشكلة الانتشار النووي شواغل خطيرة بسبب التوترات الحالية في منطقتنا. ويكمن السبب الأساسي للتوتر في جنوب آسيا في النزاع حول كشمير والقمع الوحشي لشعب كشمير وحرمانه من حق تقرير المصير. والسبيل الوحيد القابل للتطبيق لتخفيف حدة هذا

إن الدور الذي لعبته الوكالة حتى الآن في تعزيز المستوى العلمي للدول الأعضاء النامية جديرة بالثناء. غير أن الأمر سوف يتطلب استمرار الجهود والتفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء المصنّعة والدول الأعضاء النامية، لتمكين الوكالة من أن تكون على مستوى توقعات الدول الأعضاء. يضاف إلى ذلك أن مستقبل الوكالة ينبغي أن يؤثر في التزام لا تحكمه القواعد واللوائح فحسب، بل تحكمه - إلى حد بعيد - الأهداف والتطلعات.

وبينما تحتفل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعيد مولدها الأربعين، نود أن نهنئها على ما أحرزته من تقدم نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في نظامها الأساسي. وفوق كل شيء نرجو للوكالة أن تخدم البشرية بتميز طوال عقود أخرى كثيرة.

السيد أبو الحسن (الكويت): أود في البداية أن أسجل تقدير وشكر حكومة الكويت للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الدكتور هانس بليكس، على مساهماته القيمة خلال فترة توليه إدارة هذا الجهاز الدولي الهام. كما لا يفوتني أن أقدم بالتهنئة الخالصة للدكتور محمد البرادعي بمناسبة انتخابه لمنصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن على يقين من أن الدكتور محمد البرادعي هو أهل وكفاء لهذا المنصب الكبير.

إن الكويت تدعم بشكل مطلق الأعمال الهامة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك منذ نشأتها. وإن هذا الدعم إنما ينبع من إيمان دولة الكويت الحقيقي بأهمية هذا الدور والمسؤولية الملقة على عاتق الوكالة، والتي لن تستطيع أن تصل إلى النجاح المنشود في أعمالها إلا من خلال تعاون أعضاء المجتمع الدولي في دعم أنشطتها التي تقوم بها في هذا المجال.

وتسجل الكويت في هذا السياق إعجابها بمحتوى التقرير الذي قدمه مدير الوكالة للجمعية العامة، والذي هو في متناول يدنا الآن، والمرفق بالوثيقة A/52/285. كما نعرب عن ارتياحنا للاهتمام البالغ الذي توليه الوكالة في مجال استغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية والتنمية الاقتصادية، خاصة على أثر التطورات التكنولوجية الهائلة في استخدام تلك الطاقة، ولعل أبرزها في مجالات توليد الكهرباء وتسخين المياه. كما لاحظت الكويت باهتمام التقدم الحاصل في مجال تطبيق التقنيات الحديثة في الوكالة في مجال تحسين الأمن الغذائي من خلال استخدام تقنيات الطاقة النووية في المجال الزراعي.

سيرتفع ارتفاعا كبيرا في البلدان النامية. وإذا ما أريد استخدام الوقود الأحفوري لمواجهة هذه الزيادة في الطلب على الطاقة، وهو أمر يبدو حتميا في المدى القريب، فسيؤدي ذلك إلى انبعاثات من ثاني أكسيد الكربون وأكاسيد النيتروجين تمثل عبئا على الجو لا يمكن قبوله. ويمكن تخفيف حدة هذه الحالة إلى حد ما بنشر استخدام الطاقة الكهربائية على نطاق واسع. إلا أن الخيار الثابت والمستدام الوحيد هو استخدام المفاعلات النووية لتوليد الحرارة والكهرباء. وعلى الرغم من حادثة تشيرنوبيل، فإن سجل الأمان بالنسبة للصناعة النووية لا يضاھيه أي مشروع كبير آخر. وبالتالي فإن معارضة استخدام القوى النووية إما أنها نابعة من سوء فهم أو ربما تكون ذريعة متمددة لحرمان البلدان الأقل حظوة من هذه التكنولوجيا.

ولتشجيع الاستخدامات السلمية للقوى النووية والترويج لها، سيكون المطلب الأساسي لذلك توفير المساعدة والتعاون التقنيين للبلدان المعنية. وينبغي ألا تؤدي المسؤولية الرقابية للوكالة إلى فرض قيود تعسفية على نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ويتعين على الوكالة أن تتخذ تدابير غير تمييزية في إتاحة إمكانية الوصول إلى الطاقة النووية للأغراض السلمية من أجل تيسير تحقيق الهدف العام الذي يتوخى بلوغ عالم يتمتع بالسلامة ويكون نظيفا وآمنا.

وفيما يتعلق بقضية حجم وتكوين مجلس محافظي الوكالة التي تناقش منذ وقت طويل، هناك اتفاق عام الآن بين الدول الأعضاء على أنه سيتسنى تعزيز كفاءة المجلس وطابعه التمثيلي ومصادقته بإضافة بلدان مؤثرة نشطة بعد دراسة متأنية. ويحدونا أمل وطيء في أن يتم التوصل إلى حل عادل لهذه القضية في المستقبل القريب، بحيث تحصل المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا على نصيبها المشروع في عضوية المجلس. وستواصل باكستان تعاونها مع الدول الأعضاء الأخرى للتوصل إلى صيغة تحظى باتفاق عام لتوسيع المجلس.

وبينما يشكل تقديم المساعدة التقنية حجر الزاوية في عمل الوكالة، فإن أي تقليص أو تراجع في أنشطة التعاون التقني سيشكل خطوة إلى الوراء. وسيؤدي ذلك إلى قلب التوازن الموجود لحسن الحظ بين الدورين الرقابي والترويجي للوكالة. ومن شأن حدوث ذلك أن يشوه الولاية القانونية للمنظمة. لذلك، لا بد من أن يتم الاضطلاع بالوظيفتين جنبا إلى جنب.

الخاصة المكلفة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية. وإننا في هذا المقام نهنيئ الرئيس الجديد للجنة، السفير ريتشارد بتلر على قيادته لهذه اللجنة باقتدار وتفان، وهو يخلف بذلك عملاً هاماً أرساه الرئيس السابق للجنة، السفير رالف إيكوس. كما أننا نؤمن بأهمية الدور الذي يقوم به مفتشو اللجنة الخاصة في أداؤهم لمهامهم لضمان الحفاظ على دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة وضمان خلوها من أسلحة الدمار الشامل.

نتابع في الكويت، عن كثب، تطورات الموقف الأخير بين مجلس الأمن وبين العراق، إثر إقدام العراق على وضع قيود وشروط تهدف إلى عرقلة أعمال اللجنة الخاصة المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وما يشكله هذا الإجراء من تحدٍ للإرادة الدولية من شأنه زيادة التوتر والتعصيد في منطقة الخليج مؤكداً على ضرورة التزام العراق بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن بما يحقق الاستقرار في المنطقة. كما نود أن نعرب عن حرصنا على أن يتخذ مجلس الأمن موقفاً موحدًا وحازماً في معالجة هذه الأزمة التي لها علاقة مباشرة بالأمن والسلام في المنطقة. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فقد قام الأمين العام للأمم المتحدة مشكوراً بمحاولة منه لإتاحة الفرصة للعراق للعدول عن تحديه لسلطة مجلس الأمن والمجتمع الدولي، إلا أننا لنأسف لأن هذا الجهد السامي للأمين العام لم يتجاوب العراق معه.

إن الكويت دولة تنشُد السلام والأمن والاستقرار. وإننا لن نتنازل عن الحلم الذي يراود شعوب العالم في العمل على جعل كوكبنا الجميل خالياً من أسلحة الدمار الشامل حيث أن الكويت عندما تتحدث عن المخاوف الناشئة من انتشار هذه الأسلحة الفتاكة فإنها تتحدث عن واقع تجربة ما زالت تعيشها. لذلك تدعو الكويت بأن يتضافر المجتمع الدولي في استغلال هذه الطاقات الهائلة نحو خلق عالم ينعم بالطمأنينة لا بالقلق، وينعم بالتنمية لا بالحروب والتدمير، ويؤمن بالمبدأ الذي يربط السلام والاستقرار بالتنمية، ويعمل على استغلال هذه الطاقة التي وهبها الله من أجل رخاء ورفاة شعوب العالم كافة.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستعقد الجلسة القادمة لمكتب الجمعية الساعة ٩/٣٠ من صباح الجمعة، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، في القاعة ٤ للنظر في طلب جامايكا إدراج بند إضافي معنون "قبول السلطة الدولية لقاع البحار في عضوية الصندوق المشترك للمعاشات

إن حكومة بلادي تتابع باهتمام بالغ كافة الجهود الدولية المبذولة في سبيل حظر انتشار الأسلحة النووية. وقد كانت الكويت من بين الدول التي وقعت بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اعتمدها الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وتأمل الكويت بأن تكون هذه المعاهدة مقدمة للنزع الشامل للسلاح النووي. كما تولي الكويت اهتماماً بالغاً لأنشطة الوكالة في مجال تطبيق نظام الضمانات الذي يهدف إلى منع تحويل الطاقة النووية إلى الاستخدامات العسكرية. وإننا لنشعر بالارتياح للتقدم الذي أحرزته الوكالة في مجال إدخال تدابير تعزيز فعالية نظام الضمانات.

إن عملية الحد من التسلح النووي تتطلب، كما أشرت في البداية، إلى تضافر الجهود الدولية لوضع هدف الحد من التسلح النووي محل التطبيق العملي والجاد. ولعل التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وكذلك التوقيع على معاهدة بليندابا الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، يعتبران مثالين على هذا التطبيق الجاد لمبدأ الحد من التسلح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق يحدونا الأمل ونتطلع لليوم الذي يتم فيه إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. إلا أن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة، ليعد عقبة رئيسية تقف أمام تحقيق هذا الهدف. وإننا في الوقت الذي نشني فيه على جهود مدير الوكالة لتحقيق هذا الهدف، ندعوه لمواصلة هذه الجهود والمثابرة عليها.

إننا في الكويت نؤكد على دعمنا الكامل للجهود الهامة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية و فرق التفتيش التابعة لها في مجال تطبيق نظام الرصد والتحقيق المستمرين الذي تنفذه الوكالة بعد العدوان العراقي على دولة الكويت، باعتباره الوسيلة الرئيسية لمنع أي محاولة من جانب الحكومة العراقية للحصول على مواد تمكّنها من إعادة برنامجها التسلحي الموجه نحو إنتاج الأسلحة النووية.

إننا في الوقت الذي ندعم فيه جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية و فرق التفتيش التابعة لها، لنعبر أيضاً عن دعمنا المطلق للجهود الجبارة التي تقوم بها اللجنة

التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة" الوارد في الوثيقة A/52/233 و Add.1.

وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن برنامج العمل لما تبقى من شهر تشرين الثاني/نوفمبر والأسبوعين الأولين من كانون الأول/ديسمبر صدر توا بوصفه الوثيقة A/INF/52/3/Add.2 وهو يوزع حاليا على الوفود في القاعة.

وقائمة المتكلمين لكل بند مدرج في تلك الوثيقة مفتوحة الآن.

وستبلغ الجمعية العامة، في الوقت المناسب، بمواعيد النظر في بنود جدول الأعمال الأخرى وأيضا بأية إضافات أو تغييرات.

وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن مشروع القرار المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، الصادر بوصفه الوثيقة A/52/L.17، وزع صباح اليوم في قاعة الجمعية العامة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن مشروع القرار هذا وزع أيضا بعد ظهر أمس خلال المشاورات غير الرسمية للجمعية بشأن البند ١٥٧ من جدول الأعمال. وسيبت في مشروع القرار بعد ظهر اليوم بوصفه البند الثاني كما هو مبين في يومية اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠